الأوراق السياسية

PP 20 - 07
أبريل 2020

استراتيجية المغرب في مواجهة كوفيد 19

عبد الحق باسو - امحمد ضريف - كريم العيناوي -
العربي الجعيدي - رشيد الحضيكي - محمد لوليشكي -
المصطفى رزرازي - عبد الله ساعف - فيصل الحسيني -
عبد العزيز ايت علي - يوسف الجاي

POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH
THINK • STIMULATE • BRIDGE

ملخص

تدور خطة العمل التي تم وضعها في مواجهة جائحة كوفيد 19 حول ثلاثة محاور: الصحة والاقتصاد والنظام الاجتماعي. وفي كل مجال من هذه المجالات، ساعدت مبادرات المؤسسات العامة والقطاع الخاص وأعضاء المجتمع المدني حتى الآن على الحد من أضرار الوباء.

على الصعيد الصحي، تسعى الجهود المبذولة إلى التحكم في انتشار المرض من أجل ضمان احتواء المنظومة الصحية لتدفق الحالات بشكل أفضل، خصوصا بالنظر إلى الموارد المحدودة والموزعة بشكل متفاوت على مستوى التراب الوطني. وقد تم إعطاء الأولوية في هذا السياق إلى الزيادة في عرض البنية التحتية الصحية. كما ساهم المجتمع المدني بدوره في هذه الجهود، ولاسيما المؤسسات الفندقية التي وضعت غرفها رهن إشارة الأطر الطبية المعبئة في الصفوف الأمامية لمواجهة الجائحة وكذا الأشخاص في طور النقاهة. وقد استند هذا المسلسل على سياسة وزارة الصحة التواصلية ذات المصداقية والتي تسهر يوميا على نشر حصيلة تطور انتشار المرض وكذا التوصيات الخاصة بالنظافة.

على الصعيد الاقتصادي، وبحكم الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية المتقلبة، ينبغي اعتبار إحداث "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا"، الذي خصص له ما يعادل 3 في المائة من الناتج الداخلي الخام، ومساهمة مختلف الهيئات الخاصة والعمومية، بمثابة آلية لتعزيز تشارك المخاطر. حيث أن الوعي قائم بارتباط القطاعات ببعضها البعض وبأنها كلها معرضة لتأثيرات الجائحة، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. وتتلائم حزمة الإجراءات المتخذة مع طبيعة الصدمة المتعددة الأشكال التي يعاني منها العرض والطلب على حد سواء في السوقين الداخلي والدولي. وتسعى على هذا النحو المساعدات الموزعة على الأسر في وضعية هشة وتلك المخصصة للمقاولات إلى تحقيق هدف واحد ألا وهو الاستعداد لتدهور الاقتصاد وتراجعه ومحاولة السيطرة على منحنى الركود. ويخضع اللجوء إلى التمويل الخارجي كذلك إلى هذه المقاربة الشاملة والتي تهدف إلى وقاية الاقتصاد من الصدمة الخارجية التي تعاني منها القطاعات الأساسية في السوق الدولية والسياحة والحفاظ على التوازنات الخارجية عبر تعويض تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات العادية. أخيرا، تحاول السياسة النقدية تقديم استجابة أفقية عبر تيسير الوصول إلى التمويل من أجل مواكبة المقاولات التي تواجه مشاكل في الخزينة ودعم الطلب عبر تأجيل تسديد القروض.

يهدف مجال العمل الأخير إلى الحفاظ على النظام الاجتماعي. حيث يؤشر المشهد الاجتماعي بالمغرب، الذي يتميز بارتفاع مستويات البطالة وخصوصا في أوساط الشباب، أن الوضعية الاجتماعية للأفراد الأكثر هشاشة والأجراء الذين فقدوا عملهم ستتدهور بسبب تأثير الأزمة. وتسعى الجهود المبذولة إلى تقليص هذا التأثير عبر مساعدات اجتماعية مخصصة لفئات معينة. ويعتبر في هذا السياق تحديد المستفيدين أحد أكبر التحديات، بحكم نقص البيانات والمعطيات الخاصة بهذه الساكنة. ويكمن التحدي الثاني في ضمان استمرار الأنشطة ذات منفعة، ولاسيما المرافق العمومية. وقد تأقلمت منظومة التربية والتعليم مع التطورات التكنولوجية في زمن فيروس كورونا، عبر اعتماد التعلم عن بعد وتعبئة وسائل الإعلام العمومية في نشر الدروس وتلقينها. كما تتسبب حالة الحجر في نتائج نفسية ينبغي التعامل معها. وفي هذه المعركة، تمت تعبئة هيئات المجتمع المدني من أجل تقديم الدعم المعنوي والنفسي للفئات الأكثر هشاشة من أجل مساعدتهم على التأقلم مع التغير المفاجئ في روتين حياتهم اليومي، مما لذلك من تأثير على استباب النظام العام.

لقد تمت تعبئة أجهزة الدولة كلها في مواجهة الأزمة. وبفضل التنظيم الإداري الترابي، الموزع بطريقة تراتبية، يتم تمرير المعلومات الضرورية بسلاسة للحفاظ على النظام والراحة النفسية

للمواطنين. وتقع مسؤولية تطبيق مرسوم حالة الطوارئ الصحية على كاهل الولاة والعمال، وتساعدهم في ذلك حسن نية المواطنين وتمسكهم الراسخ بالاستقرار. وتم وضع توزيع واضح للمهام من أجل بلوغ ثلاثة أهداف: الصحة والاطمئنان والأمن. ورغم تميز عمل قوات حفظ النظام بالوضوح والفعالية إلا أن أعمالهم لم تخل من الهفوات. وتستدعي بعض تجاوزات أعوان السلطة المسجلة بين الحين والآخر مزيدا من ضبط النفس من أجل ضمان نجاح المهمة. من جهة أخرى، تساهم القوات المسلحة الملكية كذلك في جهود مواجهة هذه الجائحة. على الصعيد الصحي، وضع الجيش بنياته التحتية وتجهيزاته رهن إشارة المنظومة الصحية، وقدم المساعدة عبر الخبرات الميدانية التي راكمها في تدبير الكوارث الطبيعية. أما بخصوص النظام العام، فقد قدمت عناصر القوات المسلحة الدعم لبقية أجهزة الدولة في مهمة حفظ النظام العام وكذا أنشطة توعية المواطنين عبر نظام "ألو يقظة". كما تخضع هذه المهمة لمنطق تحديث السياسة الدفاعية، بغية إخراجها من المجال العسكري الصرف وتقريبها من العمل المدني. أخيرا، يساهم العمل الدبلوماسي كذلك في هذه الجهود عبر التعاون المتعدد الأطراف مع منظمة الصحة العالمية والحوار الثنائي مع بقية البلدان.

يبدو في نهاية المطاف أن استجابة المغرب متسمة بالوضوح وأن الجهود المبذولة متناسبة مع التحديات التي تطرحها هذه الأزمة الصحية. ويمكن استخلاص مجموعة من الدروس رغم أننا مازلنا بعيدين عن نهاية نفق هذه الأزمة. حيث تشهد القدرة على تعبئة الحلول الرقمية من أجل مواجهة المعاناة الاجتماعية وضمان استمرار التعليم على التملك المتزايد للتكنولوجيات الرقمية الحديثة في أوساط المغاربة. كما أظهرت هذه الأزمة ضرورة إعداد خطط لمواجهة الكوارث الطبيعية والجوائح وكذا تنظيم حملات توعية لفائدة المواطنين.

الفهرس

ملخص 2

مقدمة 5

أ.الاستجابة الصحية 6

1.استجابة استباقية ومزدوجة، صحية ومالية 6
2.رفع حجم العرض من البنيات الاساسية والمعدات والمنتجات الصحية 6
3.تكفل بالمرضى 6
4.انخراط تضامني لفعاليات المجتمع المدني 7
5.حكامة وسياسة تواصلية متناسبتان 7

ب.الاستجابة الاقتصادية 7

1.الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية 8
2.الاستجابة الموازناتية: إحداث صندوق للتضامن 12
3.تدابير مساعدة الأسر والمقاولات 12
4. تخفيف آثار الصدمة الخارجية 14
5.السياسة النقدية 16

ج.حفظ النظام الاجتماعي 18

1.معالجة الطارئة الاجتماعية 18
2.الصحة النفسية 20
3.النظام العام في زمن فيروس كورونا 21
4.مساهمة القوات المسلحة الملكية 23
5.الدبلوماسية في خدمة صحة المغاربة 24

خاتمة 26

المراجع 27

حول المساهمين 28

مقدمة

لئن كانت صحة كل منا شأنا فرديا بل حميميا في الأوقات العادية، فإن تدبير الظواهر التي تهدد الصحة العامة يدخل في صميم مهام الدولة. كذلك الحال في زمن الاوبئة. فمن منطلق مسؤولياتها تجاه مواطنيها، جندت الدولة مجموع هيئاتها لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد وتقديم استجابة فعالة وعرضانية لحماية مواطنيها. فتحت قيادة جلالة الملك، عبأت هياكل الدولة، في إطار منسق ومتناغم، جميع إمكانات العمل والتنظيم التي من شأنها احتواء الآفة، من خلال الحد من انتشارها قصد التقليص من الآثار والانعكاسات المترتبة عنه.

لقد حظيت جميع مظاهر الحياة الاجتماعية التي داهمتها الجائحة بنصيبها من العناية والجهد. وسواء تعلق الأمر بالصحة الجسدية أو النفسية، بالاقتصاد، بالنظام العام أو بالجانب الاجتماعي، فإن جميع القطاعات حققت التقائيتها في تخطيط منسجم، على الرغم من بعض الاختلالات التي لن تتوان البلاد عن استخلاص الدروس المفيدة منها، في أفق تصحيحها في الأجل المنظور. وقد استفاد هذا المجهود من التزام وانخراط المواطنين والجمعيات التي تؤطرهم.

يتوقف هذا التقرير الصادر ضمن "الأوراق السياسية" للمركز عند المنهج الذي أطر عمل السلطات والوسائل التي تم تفعيلها والعثرات التي واجهتها:

- على الصعيد الصحي، من خلال اعتماد رصد حي لتطور الجائحة وتعزيز البنيات الصحية الأساسية،
- على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، من خلال تقديم مساعدة ثمينة للفئات الهشة والمقاولات في وضعية صعبة، لاسيما المتضررة من الأزمة الاقتصادية،
- على الصعيد النفسي، من خلال توفير خدمات الانصات وتقديم الدعم تجاه المعاناة الناجمة عن العزل،
- على صعيد النظام العام، باعتماد مقاربة ذات حس بيداغوجي تحث على احترام المقتضيات القانونية لحفظ النظام،
- على الصعيد العسكري، من خلال تعبئة الوسائل البشرية والتقنية واللوجستية للقوات المسلحة الملكية في خدمة النظام الصحي والأمن القومي،
- على مستوى التواصل، من خلال عرض رصين للحصيلة اليومية لتدبير الجائحة وفق معايير منظمة الصحة العالمية،
- على الصعيد الدبلوماسي، عبر التعاون مبكرا مع التمثيليات الدبلوماسية وكذا عبر تبادل الخبرة مع البلدان التي ظهرت فيها الجائحة سلفا.

ينأى هذا التحليل عن كل تفاؤل منبهر أو عدمية سوداوية، مراهنا على تقديم تجربة يمكن أن تكون ملهمة في إطار المبادلات جنوب-جنوب، بقدر ما تظل مفتوحة على التدارس في إطار كونية المعرفة.

إجمالا، أبانت الدولة عن قدرة على التعاطي مع الرهانات الجسيمة للصدمة الوبائية من خلال اللجوء الى مقاربات وقائية مبتكرة، وعبر التحلي بروح بيداغوجية وضبط نفس في فرض احترام الآلية التي وضعتها في إطار حالة الطوارئ الصحية.

أ. الاستجابة الصحية

خلص التشخيص الذي قامت به السلطات العمومية غداة الإشارات الأولى لجائحة كوفيد 19 إلى أن المغرب قد يتعرض سريعا لخطر انتشار الجائحة. وإذا كانت البنية التحتية الصحية للمغرب تضعه إفريقيا من ضمن الدول الأوائل في هذا الميدان، إلا أنها تظل دون تحقيق تغطية متنوعة ومتوازنة ترابيا. لذلك، تبنت المملكة رؤية واقعية لمحدودية إمكاناتها الصحية (خصوصا من حيث الطاقة الاستشفائية) وأدركت أن عليها انتاج استجابة عالية من خلال بلورة مخطط عمل على عدة مستويات.

1. استجابة استباقية ومزدوجة، صحية ومالية

تم على وجه السرعة إطلاق عمليات للحد من نشاط سلسلة العدوى الوبائية: أقيمت مراكز قيادة خاصة بكوفيد 19 على المستويات الترابية المناسبة من أجل تأمين اليقظة والتنسيق مع المصالح الصحية وتشخيص وتحديد بؤر الوباء. هذه المبادرة تعززت بإغلاق الحدود، منع التجمعات، إغلاق المدارس، ثم تدابير أشد تدعو إلى العزل الطوعي ثم الإجباري.

بالموازاة مع ذلك، أحدث جلالة الملك صندوقا خاصا لتدبير جائحة فيروس كورونا المستجد -كوفيد 19 (10 مليارات درهم). الصندوق الذي خصصت له اعتمادات أولية من الميزانية، استقبل مساهمات هامة من القطاعين الخاص والعمومي. وقد عهد للصندوق ب 1) التكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية، 2)، دعم الاقتصاد الوطني لمواجهة الصدمة، 3) الحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من الانعكاسات الاجتماعية للجائحة. ووظفت موارد الصندوق في قطاع الصحة أساسا لاقتناء المعدات الصحية والاستشفائية، وشراء الأدوية والمواد الطبية المستهلكة، وتقوية وسائل عمل وزارة الصحة.

2. رفع حجم العرض من البنيات الاساسية والمعدات والمنتجات الصحية

لهذه الغاية، همت العمليات الرفع من الطاقات الاستشفائية وإعادة تهيئتها وتحسين ظروف استقبال المرضى في مختلف مدن المغرب، وخصوصا المدن ذات الكثافة السكانية الأكثر تعرضا للخطر. أقيمت مستشفيات ميدانية عسكرية في مدن أو ضواحيها لتعزيز البنيات الصحية المدنية من حيث الأسِرّة والتجهيزات الخاصة بالعناية المركزة. تم كذلك استيراد معدات طبية وصحية بشكل سريع، وتزويد المؤسسات الصحية بها بشكل تدريجي. وتم من جهة أخرى تشكيل مخزونات للأدوية خصوصا من الكلوروكين المنتج من قبل مجموعة صيدلانية متمركزة بالمغرب. كما اعتُمِدت مساطر مخففة لطلب منتجات مقاولات مغربية متخصصة في تصنيع المعدات الطبية (أجهزة تنفس، معدات المستشفيات). وتمكنت مقاولات صناعية من تكييف نشاطها لإنتاج أجهزة تنفس وتأمين إنتاج الكمامات[1].

3. تكفل بالمرضى

على هذا الصعيد، ركزت وزارة الصحة على عملية الرصد: لقد خضع تحديد "الحالات المشتبهة" لتشخيص المصابين لمراجعات متوالية. وبمجرد القضاء على البؤر الوافدة، تركزت اليقظة على البؤر المحلية. وعززت الوزارة تدريجيا قدراتها على الفحص عبر برمجة اقتناء روائز الكشف وشراء معدات التشخيص السريع.

تم أيضا توسيع التغطية الترابية للاختبارات والتحاليل لتشمل المراكز الاستشفائية الجامعية في مختلف الأقطاب الجهوية والمستشفيات العسكرية. وأخيرا، تم تأمين مجانية الولوج للعلاج من التحاليل إلى الإيواء في المستشفى، وأحيانا في مؤسسة فندقية، إن تطلب الأمر إيداع المرضى في العزل الصحي.

1.http://www.mcinet.gov.ma/fr/content/lamatem-met-en-place-un-plan-de-production-pourfournir-l%C3%A9tat-en-produits-textiles-0 ; http://www.mcinet.gov.ma/fr/content/lutte-contrecovid-19-programme-de-soutien-financier-aux-investissements-des-tpme

4. انخراط تضامني لفعاليات المجتمع المدني

اتخذ انخراط الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين عدة أشكال ووسائل. فقد قامت مقاولات قطاعية وأخرى خاصة بتهيئة مرافق استشفائية ومراكز للاستشارة الطبية والنفسية. كما تطوعت وحدات فندقية ومطاعم لتوفير غرف استقبال وتوفير خدمات شاملة لمرضى في مرحلة النقاهة ولمهنيي الصحة. اكتسى التطوع عدة عمليات: تشكيل شبكة من الممونين المتبرعين بالمواد الغذائية، تعبئة طلبة المدارس المتخصصة في الفندقة والمطعمة ومتعهدي الحفلات والانتاج الفني. إلى جانب ذلك، انخرط باحثون جامعيون مغاربة في مصاحبة المجهود الذي تتولاه خلية إدارة الازمات، بتقديم تحليلاتهم في مختلف المجالات البحثية المتعلقة بمعالجة المعطيات الخاصة بالوباء، وبناء نماذج خوارزمية لبناء سيناريوهات مستقبل انتشار كوفيد 19 في المغرب وتداعياته.

5. حكامة وسياسة تواصلية متناسبتان

عبأت الدولة القطاعات الوزارية المعنية ومهنيي الصحة، وكذا الفاعلين في الحياة السوسيو- اقتصادية قصد التمكن من تحكم أفضل في الوباء. وأشرفت لجنة اليقظة البين-وزارية على خطة عمل بمختلف جوانبها. قامت وزارة الصحة، من جانبها، بسلسلة من العمليات لرفع مستوى اليقظة في التتبع الفوري للوضعية الوبائية، وعدلت أسلوب عملها عبر إحداث لجنة تقنية وعلمية استشارية عهد إليها بمهمة تحديد بروتوكول للتكفل بالمرضى المصابين بكوفيد 19، وعبر تكييف نظام العلاج مع مقتضيات نمط جديد للتدخل: تحديد الهياكل المرجعية لتوجيه الحالات المحتملة والتكفل بالحالات المؤكدة.

لقد صيغ مخطط تواصلي ذو مصداقية تجاه: 1) الرأي العام: معلومات متواصلة عبر وسائل الاعلام حول تتبع الوضعية الصحية في البلاد، إنتاج دعامات إعلامية باللغات الوطنية والأجنبية، تطوير دعامات تربوية للتحسيس في الوسط المدرسي، و2) مهنيي الصحة بقطاعيها العام والخاص: إطلاق منصة مجموعاتية رقمية وخلق دينامية جديدة للتواصل في أفق إتاحة الحصول على الخبر والتكوين الطبي. وفي جميع المراحل، كانت المعلومات التي تبث للجمهور مستندة على توصيات اللجنة العلمية المشكلة في إطار تدبير الجائحة لتفادي أي تضليل لا طائل منه يمكن أن يمس بمصداقية السلطات وفعالية التصدي (Vieira Flores, 2020).

في المجمل، استندت فعالية العمل الصحي على برمجة وتنسيق عمليات الأطراف المتدخلة لمراقبة تمدد وتأثير الفيروس. وتعززت المقاربة متعددة القطاعات للاستجابة التي قدمتها البلاد بعمليات صحية فعالة، تنظيم إدارة الأزمة، وكذا تدابير تواصلية عابرة للقطاعات. وأمام التهديد القائم للجائحة، فإن تفعيل مخطط العمل هذا يظل أولوية بالنسبة للمغرب. وفي هذا الإطار، كانت تعبئة جميع هياكل الدولة والمجتمع المدني للسهر على احترام التدابير المعتمدة وتقديم المساعدات الضرورية لتمكين المواطنين من التأقلم مع الانعكاسات الاقتصادية الباهظة للأزمة الصحية، ذات طابع استراتيجي.

ب. الاستجابة الاقتصادية

بمقاربتها للأزمة الصحية عبر تدابير الحجر الصحي الصارم في إطار حالة الطوارئ، تكون السلطات قد تبنت خيارا قويا ومنطقيا، بالنظر إلى الأبعاد المهولة التي اكتستها الجائحة عبر العالم. نتيجة ذلك، وجد الاقتصاد المغربي نفسه في حالة توقف جزئي بتكاليف اقتصادية هامة ينبغي تغطيتها. يمكن تصنيف آثار هذه الأزمة في ثلاث خانات: من جانب العرض، توقفت أو تباطأت بشكل كبير سلاسل القيمة الوطنية بسبب مشاكل خزينة المقاولات، تراجع الطلب وإفلاس بعض المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. أما على مستوى الطلب، وكأثر من درجة ثانية، فإن هذا التباطؤ أفرز فقدان عدد من مناصب الشغل، خصوصا في قطاع الخدمات، وبالتالي فقدان موارد عيش العديد من الأسر، مما أفضى إلى تراجع في حجم الاستهلاك الوطني.

أخيرا، وعلى الصعيد الخارجي، أدى توقف سلاسل القيمة الدولية إلى تراجع في الطلب الدولي الموجه نحو المنتجات المغربية، بينما سجل، على الصعيد المالي، تراجع الاستثمارات المباشرة الخارجية، والتحويلات الجارية ومداخيل السياحة، بما يشكل ضغطا على الاحتياطي الدولي.

تجاه هذه الوضعية، فإن الانكماش يبدو اليوم حتميا، ومن الواضح أن السلطات أدركت ذلك. فمن خلال إحداث لجنة اليقظة الاقتصادية[2]، تجسد التطلع الى التصدي لهذه الأزمة من خلال احتواء حدة الهبوط الذي يواجهه الاقتصاد المغربي.

1. الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية

- **تأثير الأزمة على الصعيد الدولي**

يتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي إحدى الانتكاسات الأكثر ضراوة في التاريخ. فالآفاق الاقتصادية كما سطرها صندوق النقد الدولي لشهر أبريل ليست متفائلة على الإطلاق. بعد أن توقع نموا في الناتج الداخلي الخام العالمي برسم يناير 2020، بات معهد بروتن وودز يراهن على تراجع بقيمة 9، 2 في المائة في هذا المؤشر عام 2020، مع حالات ركود شديدة في منطقة الأورو، وخصوصا في اسبانيا وإيطاليا (ناقص 8 ٪ وناقص 1، 9 ٪ على التوالي). وبالنسبة للعام 2021، يتوقع أن تسجل اقتصاديات هذه البلدان قفزات في معدلات النمو لتتراوح بين 3، 4 ٪ و2، 5 ٪.

ومن جهتها، تتحدث منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[3] عن خسارة نمو سنوية تعادل نقطتين كنسبة لكل شهر من الحجر الصحي و 4 إلى 6 نقاط كنسبة لكل فصل لدى الدول المصنعة والصاعدة.

ويتعين التعامل مع هذه الارقام بحذر بالنظر الى حالة الشك التي تخيم على الظرفية الدولية، حيث الأمل معلق على إيجاد حل طبي في الأمد القصير، يسهل استئنافا كاملا للنشاط الاقتصادي.

في البلدان الصاعدة والسائرة في طريق النمو، ليست الصورة أفضل. فصندوق النقد الدولي يتوقع ركودا يطبعه تراجع في الناتج الداخلي الخام للمجموعة ب 1 في المائة عام 2020. وعام 2021، تتوقع المؤسسة نموا متسارعا يناهز 6،6 ٪. وكان قطاع التصنيع قد أظهر علامات التباطؤ قبل تطبيق تدابير الحجر. قد يفيد ذلك حدوث أثر أكثر قوة برسم الشهر الجاري وربما الشهور المقبلة. ويشتد الأثر الفعلي بوقع النزوح نحو الأصول ذات الجودة، وهو رد فعل تقليدي في لحظات الشك هاته. ويتفاعل سلوك المستثمرين مع الوضع فورا من خلال توسيع الفوارق في نسبة الفائدة (سبريدز)، أي زيادة نسب الفائدة المطبقة على سندات البلدان الصاعدة.

مع نهاية الأشهر الثلاثة الأولى من العام، بلغ صافي تدفقات رأس المال إلى الخارج 87 مليار دولار، أي أربعة أضعاف المبلغ المسجل في نفس الفترة من عام 2008. والنتيجة الطبيعية للسعي في طلب أصول أقل مخاطرة تتمثل في ارتفاع ملموس في قيمة الدولار تجاه العملات العالمية، مما سيلقي بثقله على البيانات المالية للشركات الراغبة في الحصول على أصول بالدولار.
بشكل آلي، تفاعلت الاسواق العالمية للمواد الاولية مع هذه الديناميات في شكل انهيار للأسعار، خصوصا بالنسبة للمنتجات الطاقية. وهكذا، قارب سعر برميل البرنت سقف 16 دولار في أبريل 2020. ومن شأن اتفاق (أوبك بلوس)، يوم الأحد 12 أبريل، على تقليص الانتاج ب 10 ٪ أو9.7 ملايين برميل في اليوم أن يدعم مؤقتا الأسعار في الأسواق العالمية دون أن يعكس الاتجاه جذريا.

2. https://www.finances.gov.ma/fr/Nos-métiers/Pages/news-dispositions-cve.aspx

3. https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=126_126496-evgsi2gmqj&title=Evaluating_the_initial_ impact_of_COVID-19_containment_measures_on_economic_activity

Panel 1 : الظرفية الاقتصادية العالمية

إسقاط النمو - منطقة اليورو، 2000-2021

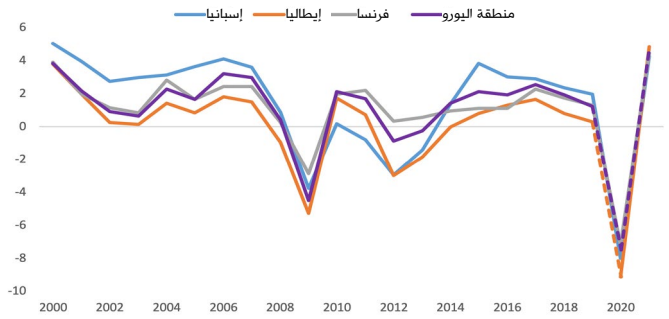

الشكل 1: إسقاط النمو لشركائنا الرئيسيين في مجال التجارة، التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2020

إسقاط النمو - البلدان الناشئة و النامية التوقعات الاقتصادية 2000-2021

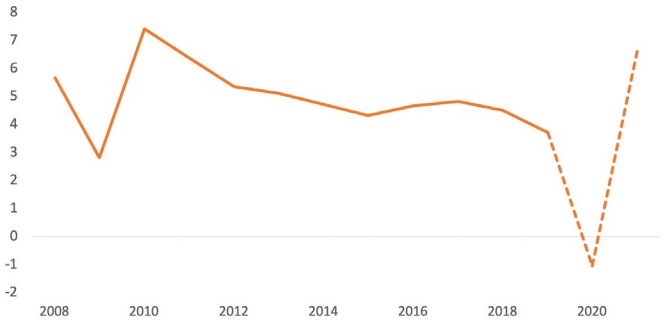

الشكل 2: إسقاط النمو في البلدان الناشئة والنامية التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2020

النمو العالمي٪، 1880-2020

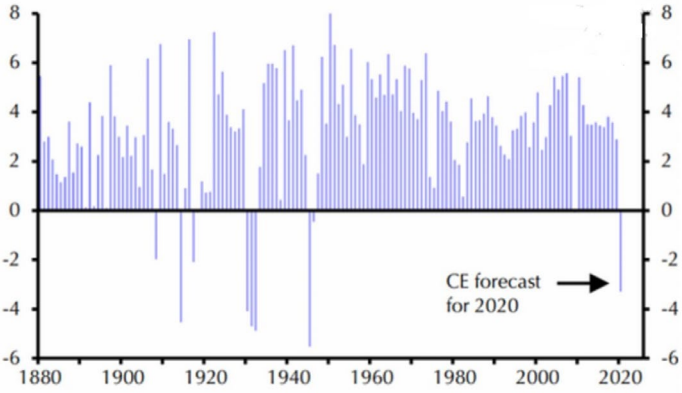

الشكل 3: النمو العالمي المتوقع، كابيتال إيكونوميكس 2020

مقارنة صافي تدفقات استثمارات الحافظة 2008-2020

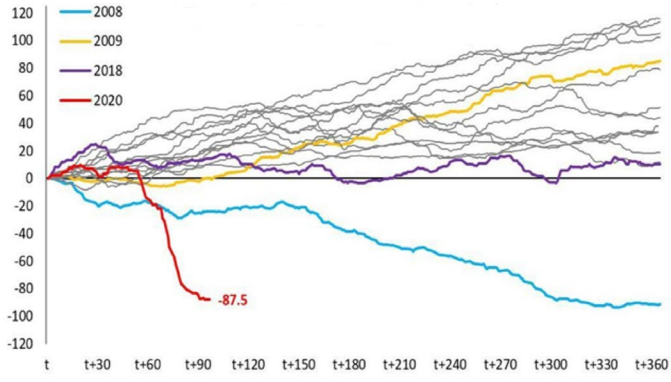

الشكل 4: صافي التدفقات الخارجة من تدفقات استثمارات الحافظة، المعهد الدولي للمالية ،2020

الشكل 5: مجموعة الردود الدولية

السياسة النقدية	السياسة الماكرو احترازية	الميزانية السياسية	
		لصالح الأسر	لصالح الشركات
انخفاض حاد في سعر الفائدة • اقتناء أذون الخزينة والسندات الخاصة على نطاق غير مسبوق الهدف: توفير السيولة لتخفيف التوترات على أسعار الفائدة	تخفيف القيود الاحترازية على القطاع المصرفي • تخفيف قواعد توفير الديون المستحقة • تخفيف متطلبات رأس المال الخاصة • تخفيض الاحتياطي الإجباري **الهدف:** توفير بنوك السيولة لتشجيعها على تمويل الشركات	• التحويلات المباشرة للأسر وإعانات الأجور • الزيادة في إعانات البطالة • تخفيض ضريبة الدخل والضرائب الأخرى • توزيع قسائم شراء المواد الغذائية على السكان الفقراء • تأجيل فترات الائتمان	• الإعفاء إن لم يكن تأجيل المواعيد النهائية الضريبية • تحويلات مباشرة لصالح الشركات المتضررة (وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة) • تشجيع تخفيض ساعات العمل بدلاً من الفصل • تأجيل آجال الاستحقاق وتقديم الضمانات وحدود الائتمان

- **التأثير الأولي للأزمة في المغرب**

في مذكرتها للظرفية[4] الصادرة يوم 8 أبريل 2020، قدمت المندوبية السامية للتخطيط عرضا لتطور الاقتصاد المغربي خلال الفصل الأول من 2020 والآفاق برسم الفصل الثاني في إطار صدمة كوفيد 19. بالنسبة للفصل الأول، كان من المنتظر أن يتباطأ نمو القطاع الثانوي، ليستقر في 5، 0 ٪ مقابل 6، 1 ٪ المتوقعة سلفا. يتوقع أيضا أن يشهد الطلب الخارجي الموجه للمغرب انخفاضا يقدر ب ٪3,5.

وبالموازاة مع ذلك، ستعرف الصادرات الوطنية انخفاضا يقدر ب ٪22,8، خلال الفصل الأول بينما تتراجع الواردات ب 8، 4 ٪. وفيما يخص الطلب الداخلي، وبالنظر الى تدابير الحجر الصحي المتخذة من قبل السلطات، فإن المندوبية السامية للتخطيط توقعت أن تشهد نفقات الأسر الموجهة نحو الاستهلاك بعض التقلص في وتيرتها، لتحقق نموا يقدر ب 1,2 ٪ كنسبة تغير سنوي. على خلاف ذلك، توقعت المندوبية نموا للاستهلاك العمومي بنسبة 2، 3 ٪، مقارنة مع الفصل الأول من 2020، تعزيزا لجهود السلطات الرامية الى معالجة الأزمة. هذه التطورات تقود المعهد الإحصائي للمملكة إلى مراجعة مؤشراته الخاصة بالنمو.

هكذا، يقدر أن الاقتصاد المغربي سجل نموا ب 1، 1 ٪ خلال الفصل الأول من 2020 بينما يتوقع أن يتقلص بناقص 8، 1 ٪ في الفصل الثاني من 2020، مقابل 8، 1 ٪ و1، 2 ٪ المسطرة في التقديرات الأولية.

من جانب بنك المغرب، تشير آخر الأرقام المقدمة في ختام مجلسه المنعقد بتاريخ 17 مارس 2020 إلى نمو في الناتج الداخلي الخام ب 3، 2 ٪ برسم 2020. ولأن هذا التوقع لم يأخذ بعين الاعتبار توسع انتشار الجائحة في المغرب، فمن المؤكد أنه سيخضع للمراجعة في اتجاه الانخفاض.

أما على مستوى المؤسسات الدولية، فإن البنك العالمي يتحدث، في توقعات السيناريو الاساسي، عن تراجع في الناتج الداخلي الخام ب 5، 1 ٪ عام 2020. ويتوقع صندوق النقد الدولي من جهته تراجعا في هذا المؤشر ب 7، 3 ٪ للعالم 2020 وانتعاشا ب 8، 4 ٪ عام 2021.

وبخصوص الحسابات الخارجية، يشير منحى الحساب الجاري الى تفاقم في العجز الجاري الذي سيناهز 8، 7 ٪من الناتج الداخلي الخام عام 2020 ليعود إلى 3، 4 ٪ في 2021.
سيكون لهذا التطور انعكاسات بالنسبة لقيمة الدرهم التي ينتظر، تحت وقع أجواء الشك، أن تنخفض تزامنا مع ارتفاع قيم العملات المشكلة للسلة المرجعية. ومن شأن تدهور رصيد الميزانية أن يفاقم وضعية العجز المزدوج في 2020.

بالنسبة للبلدان الصاعدة والسائرة في طريق النمو، يوصي صندوق النقد الدولي باللجوء الى المثبتات التلقائية إن وجدت ويدعو الى التعاون متعدد الأطراف من أجل مساعدة البلدان ذات الفضاء الموازناتي المحدود. في هذا الاتجاه، تتسق التدابير المتخذة من قبل المغرب مع هذه التوصيات وستتيح التقليص قدر الإمكان من مفعول الصدمة على الاقتصاد المغربي.

4. **NB : "https://www.hcp.ma/Prévisions-révisées-de-la-croissance-économique-nationale-pour le-premier-et-le-deuxième-trimestres-2020_a2500.html"**

Panel 2 : الظرفية الاقتصادية الوطنية

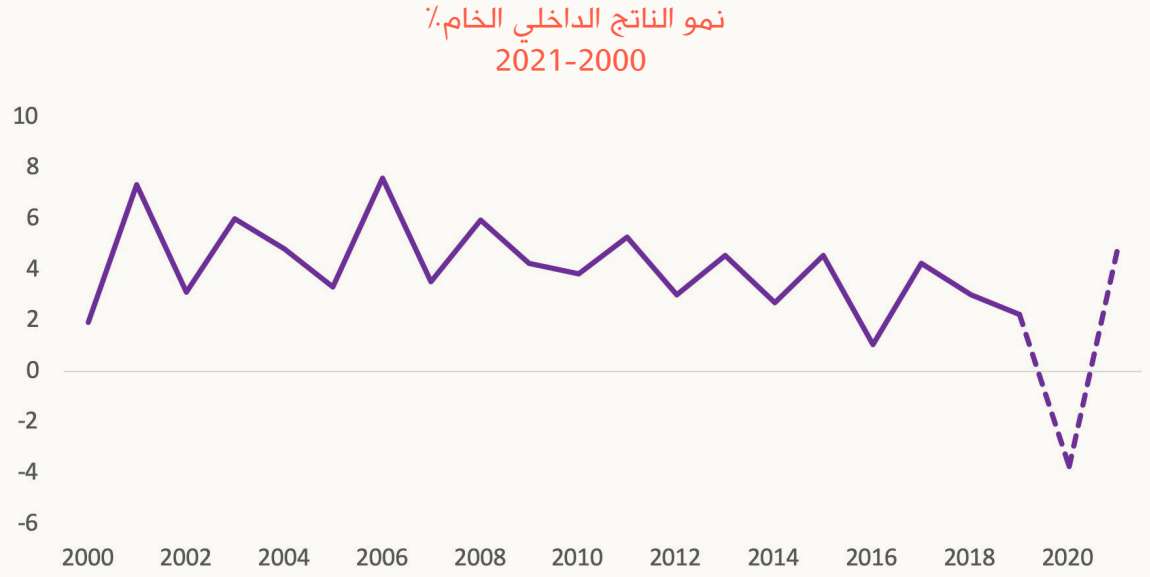

الشكل 6: توقعات نمو الناتج الداخلي الخام المغربي، صندوق النقد الدولي الاقتصادي العالمي، توقعات أبريل 2020

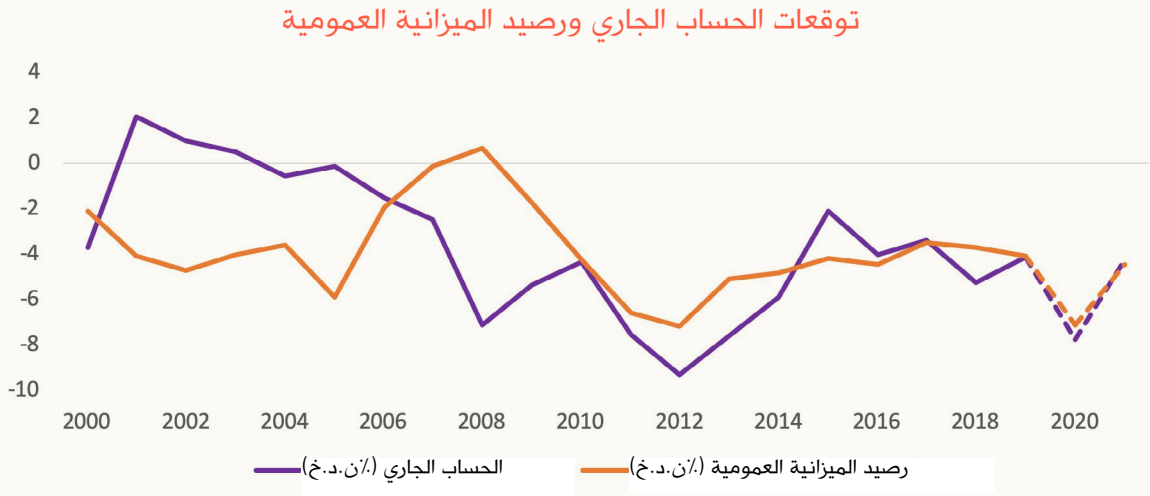

الشكل 7: توقعات الحساب الجاري ورصيد الميزانية العمومية، صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية أبريل 2020

2. الاستجابة الموازناتية: إحداث صندوق للتضامن

بمبادرة من جلالة الملك محمد السادس، كان أول إجراء للدعم هو إحداث صندوق خاص باعتمادات أولية قدرها 10 ملايير درهم، قصد مواجهة الآثار السلبية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا. بتاريخ 9 أبريل، بلغت مخصصات الصندوق 34 مليار درهم بفضل هبات هيئات عمومية وخاصة فضلا عن المبادرات الشخصية للمواطنين. وتروم هذه المخصصات من جهة، رفع قدرات النظام الصحي والتكفل بنفقات الصحة المترتبة عن الجائحة، ومن جهة أخرى، ستمكن من دعم الاقتصاد في مواجهة الركود المرتقب. سيوجه الصندوق أيضا نحو الحفاظ على مناصب الشغل وتخفيف الوقع الاجتماعي للأزمة من خلال تحويلات مركزة.

كما دعت السلطات العمومية جميع الإدارات والمقاولات والمؤسسات العمومية إلى ترشيد النفقات، باستثناء قطاعات الصحة، التعليم والأمن الوطني. ومن خلال هذه المبادرة، تملك المغرب، على نحو استعجالي، وسيلة لتشارك المخاطر المرتبطة بالأزمة (العلوي البلغيثي، 2020). وقد مكن التوظيف الجماعي لهذه الوسائل من التحرك على مختلف القطاعات دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات من حيث أثر الجائحة أو مساهمة هذه القطاعات. كان منطلق ذلك أن إهمال قطاع واحد يمثل تهديدا للاستقرار العام لباقي القطاعات بفعل العدوى.

3. تدابير مساعدة الأسر والمقاولات

تؤثر الصدمة الصحية على العرض والطلب على السواء (CEPR 2020, El Jai 2020). والحال أنه لفهم أهمية الاستجابة المعتمدة من قبل السلطات، ينبغي إدراك الطبيعة غير المسبوقة للضرر الذي يطال اقتصادنا. حتى وإن كان الوقع أكثر تمظهرا في بعض القطاعات دون أخرى، على المستوى الفردي، فإن بعض الاختلالات تضخم مفعول امتداد الآثار من قطاع لآخر على مستوى العرض، وبالنظر الى تفضيلات هذا المستهلك أو ذاك، فمن البديهي أن هؤلاء لا يستطيعون تغيير عاداتهم الاستهلاكية بسهولة.

إن تضافر هذه العناصر ينحو إلى تضخيم مفعول الصدمة على المستوى التراكمي مفضيا الى انخفاض ملموس للدخل الوطني والتشغيل (Guerrieri et al., 2020). أية إجابة يمكن تقديمها؟ حيث أن الصدمة متعددة الأشكال، بدا منطقيا أن يتم تقديم مساعدات على واجهتي العرض والطلب. يمكن أن يتخذ الأمر شكل تعبئة للقطاع العام الذي يهب لدعم الطلب الوطني. وعلى مستوى العرض، بات بإمكان المقاولات الاستفادة من تحفيزات ضريبية لإنقاذ مناصب الشغل.

- **دعم الطلب**

في غياب آلية فعلية للتغطية الاجتماعية عن البطالة، اصطدم الاقتصاد المغربي فجأة بقوة الصدمة. لقد صرح أزيد من ثلث الأجراء المنخرطين في الضمان الاجتماعي بتوقف أنشطتهم. وبفقدان مناصب شغلهم، تفقد أسر القطاع المهيكل في نفس الوقت المصدر الأساس لمداخيلها فتميل بالطبع إلى ترشيد طلبها على السلع والخدمات.

من أجل معالجة هذه الوضعية، استعانت السلطات بموارد صندوق كوفيد 19 من أجل تعويض أسر القطاع المهيكل، التي تواجه وضعية صعبة. لهذا الإجراء هدف مزدوج، دعم الأسر الأكثر عوزا عبر الحفاظ على جزء من قدرتها الشرائية وبالتالي مساهمتها في الطلب من جهة، ومن جهة أخرى الإبقاء على حركة الانتاج في بعض القطاعات الحيوية.

ويستهدف الإجراء الثاني الأسر التي تواجه استحقاقات القروض. فبعد التشاور مع المجموعة المهنية للأبناك بالمغرب، تم إقرار إمكانية تأجيل السداد.

هكذا، تتوزع هذه التدابير على النحو التالي:

- يتسلم كل أجير في حالة توقف مؤقت عن العمل، تعويضا جزافيا قدره 2000 درهم كمكمل للتعويضات العائلية والتأمين الإجباري عن المرض.
- تأجيل سداد قروض الاستهلاك والقروض العقارية المستحقة على الأسرة الى 30 يونيو 2020.

وبالنسبة للقطاع غير المهيكل، فإن المشهد ليس أفضل حالا. فالأسر التي تعمل في هذا القطاع تعيش في الغالب أوضاعا هشة، ومن شأن الصدمة الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد المغربي أن تتفاقم الأمور. لذلك، تم رصد جزء من المبالغ المعبأة لدى الصندوق لمعالجة معاناة هذه الفئة. وتمثل هدف العملية، على غرار الأمر مع أجراء القطاع المهيكل، في تمكين هذه الأسر من الحفاظ على جزء من قدرتها الشرائية وإنعاش الطلب الداخلي لتفادي هبوط صاعق للاقتصاد. وهكذا توزعت الإجراءات المتخذة على النحو التالي:

- في مرحلة أولى، يتسلم الأفراد المسجلون في (راميد) تحويلات بمبلغ 800 درهم لأسرة من شخصين، و1000 درهم لأسرة من 3 الى 4 أشخاص و1200 درهم لما فوق أربعة أشخاص.
- في مرحلة ثانية، تتسلم الأسر الفقيرة غير المسجلة في (راميد) العاملة في القطاع غير المهيكل، أيضا، تحويلات مماثلة لتلك المقررة في المرحلة الأولى. وبالنظر الى نقص المعلومات حول مداخيل هذه الفئة، فقد اعتمدت السلطات المغربية آلية لجمع المعطيات بغرض تحقيق استهداف مركز لهذه التحويلات.[5]

- **دعم العرض**

بنفس طريقة تأثيرها على الطلب، تنعكس الصدمة الاقتصادية المرتبطة بكوفيد 19 أيضا على العرض، بدرجة أولى. لقد أفضى الحجر الصحي الصارم الذي أقرته السلطات المغربية إلى توقف بعض أنشطة المقاولات التي تواجه صعوبات، وخصوصا نسيج المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. وإن كنا لا نتوفر على جرد إحصائي دقيق للمقاولات التي أوقفت نشاطها، فإن عدد الأجراء الذين صرحوا بتوقف أنشطتهم (أزيد من 800 ألف عند نهاية أبريل) يمكن أن يعطينا تقديرات تقريبية. من جهتها، لن تنأى المقاولات التي تواصل نشاطها بنفسها عن هذه التأثيرات وسيكون عليها أن تواجه مشاكل في السيولة. فمن أجل التخفيف من وقع الصدمة على النسيج الانتاجي، لجأت السلطات الى حزمة من التدابير:

- من أجل تأمين استمرارية الانتاج وحماية الشغل، أقر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تأجيل أداء المساهمات الاجتماعية للمشغلين برسم الفترة من مارس الى يونيو دون توقيع جزائيات.
- من أجل تمكين المقاولات من تلبية حاجياتها من الخزينة وبالتالي تأمين استمرارية سلاسل القيمة المحلية، تم اتخاذ إجراءين:

~ تحت إشراف المجموعة المهنية لأبناك المغرب وبنك المغرب، تم تفعيل قرار تأجيل سداد القروض البنكية إلى غاية 30 يونيو 2020، دون جزائيات.

~ أحدث الصندوق المركزي للضمان آلية "ضمان أوكسجين" الموجهة الى المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة التي لا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون درهم والمقاولات المتوسطة التي يتراوح رقم أعمالها بين 200 و500 مليون درهم.

5. أنظر الفقرة ج) - 1.

ويهدف هذا البرنامج الى تقديم خط احتياط للمقاولات التي تواجه صعوبات في الخزينة، بما يمكنها من الحصول على موارد استثنائية للتمويل تغطي مصاريفها في حدود 20 مليون درهم، و5 ملايين درهم بالنسبة للمقاولات التي لا تتوفر على خط تمويل للأمد القصير.

* ويشتمل البرنامج أيضا على ضمان لجميع القروض التي يقل مبلغها عن 2 مليون درهم، والتي حصلت عليها المقاولات لتلبية حاجيات خزينتها.

* اتخذت كذلك تدابير للتحفيز الضريبي لفائدة المقاولات، بهاجس ضمان استمرار الأنشطة الانتاجية وتخفيف الصدمة الاقتصادية. وهكذا، أقرت الخزينة العامة للمملكة تأجيل الاستحقاقات الضريبية للمقاولات التي يقل رقم أعمالها عن 20 مليون درهم، من 31 مارس الى 30 يونيو 2020.ويشمل هذا التأجيل التصريحات الضريبية وملحقات الضريبة على الشركات برسم 2019 والأقساط الأولى المستحقة برسم السنة الجارية. أما المقاولات التي ينطبق عليها معيار رقم الأعمال المحدد فيمكنها اللجوء الى وزارة المالية لمعالجة طلباتها حالة بحالة. ومن جهة أخرى، تم تعليق المراقبة الضريبية والإشعار لغير الحائز (ATD) حتى 30 يونيو 2020.كما دعت وزارة الاقتصاد والمالية واصلاح الإدارة الى تسديد جميع متأخرات الأداء لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

4. تخفيف آثار الصدمة الخارجية

على ضوء التدابير المتخذة من طرف السلطات، يبدو جليا أن الهدف الرئيسي لهذه الأخيرة هو سد التراجعات المسجلة في الاستثمارات المباشرة الأجنبية والتحويلات الجارية وعائدات السياحة، التي ينتظر أن تنخفض على إثر الانكماش في البلدان التي تشكل مصادر رئيسية لهذه التدفقات. مع العلم أنه في غياب التدخل، يقع الضغط كليا على الاحتياطيات الدولية التي تمكن البنك المركزي من تدبير قيمة الدرهم. لفهم هذه الآلية، يتعين العودة الى تفاصيل ميزان الأداءات. على مستوى الميزان الجاري، حيث سيؤثر توقف الانتاج في قطاع السيارات حتى أجل غير مسمى، على القوة التصديرية للبلاد، خصوصا أن هذه الصناعة تعد أول قطاع مصدر.

الواقع أن التأثير الصافي لهذه الأنشطة سيكون أخف على اعتبار أن القطاع مرتبط بقوة بواردات المواد الوسيطة. فالمحتوى من العناصر المستوردة في القطاع يصل وفق معطيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الى أزيد من 50 ٪. ثم إن قسطا من الأرباح المتحققة من قبل الفاعلين الدوليين المتمركزين بالمغرب يحول إلى المنشأ ويتم تحديده محاسبيا ك "تحويل أرباح" في ميزان المعاملات الجارية، بما يساهم في الحد من التأثير الصافي على هذا الميزان، وبالتالي، على احتياطي العملة. وفيما يتعلق بصادرات الخدمات، وخصوصا المتصلة بالسياحة، فستعاني من توقف الأنشطة السياحية التي تدر حوالي 7 ٪ من الثروة الوطنية التي يتطلب استئنافها وقتا طويلا. ويعد هذا القطاع من بين أكثر القطاعات تضررا، وسيتطلب استئناف النمو وقتا.

من جهة أخرى، وبوصفها مكونا أساسيا للنموذج الراهن للاقتصاد المغربي، فإن الاستثمارات المباشرة الأجنبية، التي ساهمت خلال السنوات الأخيرة في التخفيف من عجز جاري مزمن، ستعرف انخفاضا. فوقف الأنشطة لدى أهم مصادر التدفقات (منطقة الأورو، بلدان الخليج على سبيل المثال)، تحت تأثير تدابير الحجر الصحي، سيفضي الى تقليص تدفقات الاستثمارات المباشرة الاجنبية الوافدة على المغرب.

فضلا عن ذلك، ستفضي حالة الشك التي تخيم على الاقتصاد وأفق ركود عالمي الى رحيل جماعي للرساميل الأجنبية نحو المناطق الآمنة وبالتالي نحو أصول ذات قيمة إسمية بالأورو أو الدولار. ينضاف إلى ذلك تراجع في التحويلات الجارية للمغاربة المقيمين بالخارج. إزاء هذه الوضعية، تسعى السلطات إلى تدعيم مخزونها من احتياطيات العملة حتى يتأتى امتصاص جزء من تفاقم العجز الجاري وأيضا

لأخذ المبادرة في إنعاش سوق الصرف إذا بلغ سعر الصرف السقف الجديد للانخفاض البالغ ناقص 5 ٪.

الشكل 8: حالة البيئة الدولية للاقتصاد المغربي

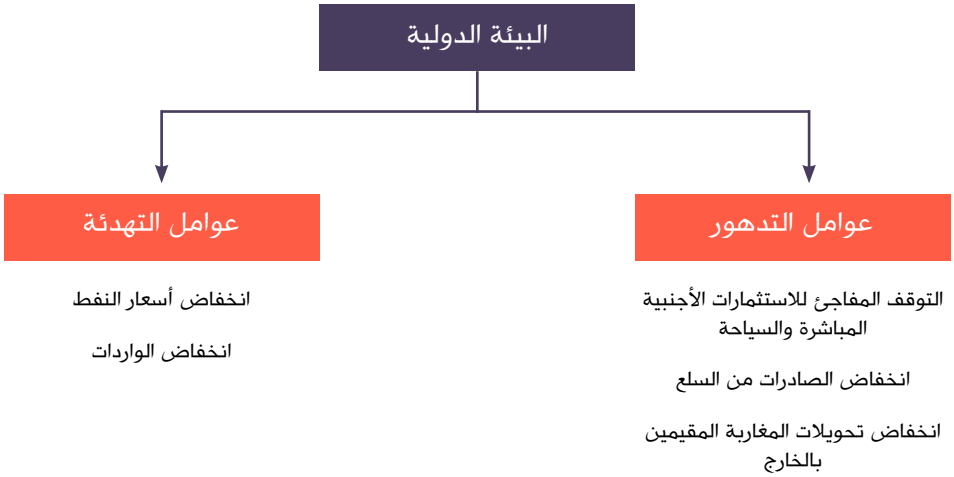

في هذا الإطار، تم اتخاذ التدابير التالية:

- صادقت لجنة المالية بالبرلمان يوم 7 أبريل 2020 على تجاوز سقف المديونية الخارجية المحدد في قانون المالية 2020 في حدود 31 مليار درهم. وعبر الاستدانة من الخارج، يمكن للمغرب في نفس الوقت ضخ اعتمادات على مستوى المجالين الاقتصادي والصحي وأيضا التخفيف من الوقع على الحساب الجاري.

- لجأ المغرب أيضا إلى استخدام خط الوقاية والسيولة لدى صندوق النقد الدولي بسحب مبلغ يعادل 3 مليار دولار. ويروم هذا الخط تعزيز احتياطيات العملات الأجنبية. وسيكون متاحا لبنك المغرب إذن توظيف هذه الآلية إذا اقتضت الضرورة ذلك، من أجل دعم قيمة الدرهم.

- قام المغرب بالسحب من خط ائتمان مبرم لدى البنك العالمي في دجنبر 2019 من أجل تمويل سياسات التنمية وإدارة الكوارث الطبيعية. ويبلغ المبلغ المرصود في هذا الإطار 275 مليون دولار.

- دعت إدارة الجمارك الى تقليص الواردات من السيارات إلى الحد الأدنى، وذلك من خلال مراسلة موجهة الى جمعية مستوردي السيارات في المغرب، بهدف تخفيف الضغط على احتياطيات الصرف وبالتالي ترشيد استخدامها.

- أعلنت وزارة المالية وبنك المغرب أيضا عن المرور الى الشطر الثاني من مرونة نظام الصرف عبر توسيع نطاق تقلب سعر صرف الدرهم، من ±2,5 في المائة إلى 5 ± في المائة. ويروم هذا الإجراء الحد من وقع الصدمة الخارجية لكوفيد 19 على احتياطيات العملات الأجنبية للمملكة.

5. السياسة النقدية

تحرك البنك المركزي بتنسيق مع سلطات الميزانية وكذا فاعلي القطاع الخاص من أجل بلورة استجابة ملائمة للصدمة الاقتصادية. ومن خلال ضخ مكثف للسيولة، توخى بنك المغرب بالدرجة الأولى دعم القرض البنكي وبالتالي طلب الأسر والمقاولات. ثم إن هذه السياسة ترتب آثارا من درجة ثانية على المقاولات التي يتاح لها، من خلال التزود بهذه الاعتمادات، تغطية احتياجاتها من الخزينة وتؤمن، بدرجة ما، الحفاظ على نشاطها وكذا نشاط ممونيها.

وكان خفض سعر الفائدة الرئيسي يتوخى رفع مستوى السيولة لدى البنوك وما يترتب عنه من انخفاض في أسعار القروض المطبقة على القطاعات غير المالية وعلى الأسر. وبهذه الخطوة، يوفر البنك المركزي متنفسا للمقاولات من خلال تخفيض كلفة تمويل الخزينة، وهي بادرة مفيدة بالنسبة للمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا. ومن جهة أخرى، برهانه على ارتفاع في طلب القروض، يتطلع البنك الى تفادي شبح الانكماش.

على الصعيد الخارجي، ستضغط الظرفية الدولية التي تدخل في الإطار التحليلي الراهن لبنك المغرب،[6] أيضا على منحى الأسعار وقيمة الدرهم. وتعزز التغيرات على مستوى سياسة الصرف بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية واصلاح الإدارة، ترسانة التدابير التي اتخذها بنك المغرب من أجل تقليل الانعكاس على هدف استقرار الأسعار.

هكذا، وقد أعلن والي بنك المغرب عقب آخر اجتماع لهذا الأخير عن خفض سعر الفائدة الرئيسي ب 25 نقطة أساس لتستقر في 2 ٪. كما تم إعداد تدابير احترازية تروم مضاعفة قدرات إعادة التمويل لدى البنوك ثلاث مرات، وذلك عبر عمليات السوق المفتوح ومبادلة العملة، توسيع قائمة الضمانات المتعلقة بهذه العمليات، وتمديد استحقاق الأداء عن عمليات إعادة التمويل فضلا عن توسيع البرامج المخصصة للمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا وقروض التسيير.

لقد تم إقرار هذه التدابير الاقتصادية بشكل استعجالي بهدف واضح من قبل السلطات يتمثل في معالجة الضائقة الاجتماعية التي يطرحها انتشار الجائحة. ذلك أن فقدان مناصب الشغل وإفلاس المقاولات يفضي إلى الهشاشة ويفاقم وضعية الأكثر عوزا. في استجابتها لهذه الإشكالية الاجتماعية، جندت الدولة مجمل ترسانتها بغرض تحديد أمثل للأشخاص المعنيين وتعزيز استهدافية مساعداتها بدافع إضفاء النجاعة على المقاربة المعتمدة.

6. http://www.bkam.ma/Politique-mon2taire/Cadre-d-analyse-et-de-pr2vision/Dispositif-analytique

الشكل 9: التمثيل التخطيطي للاستجابة الاقتصادية

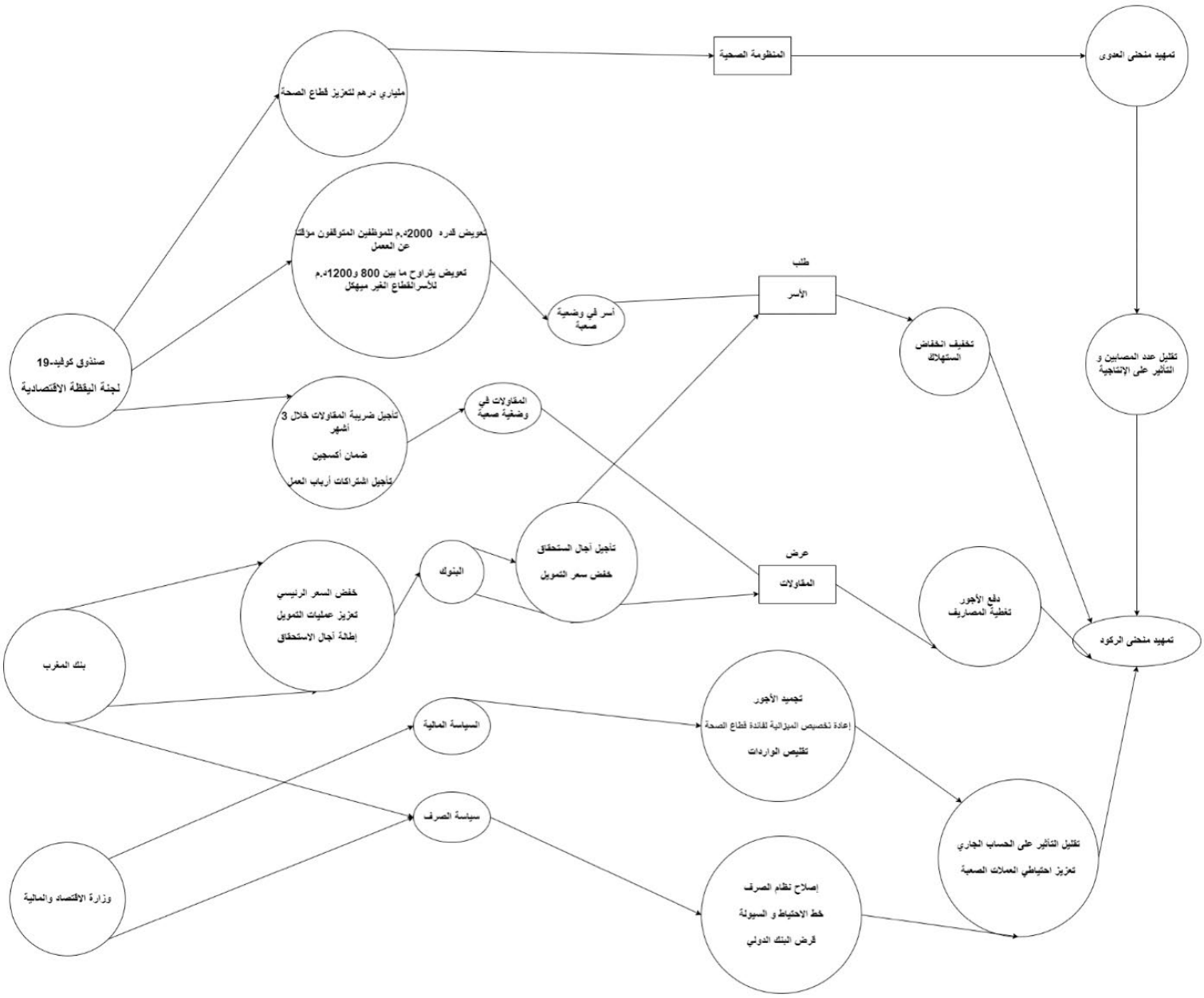

ج. حفظ النظام الاجتماعي

1. معالجة الطارئة الاجتماعية

أدت الصدمة الوبائية والحجر الصحي الذي فرض على الساكنة وراء توقف أنشطة العديد من المقاولات، وفقدان مناصب شغل وبالتالي فقدان مداخيل الشغيلة. شريحة واسعة من المجتمع، من أجراء القطاع المهيكل، والنشيطين في القطاع غير المهيكل (أجراء أو مقاولين ذاتيين) فقدوا موارد عيشهم. وإن تحديد قائمة الملايين من هؤلاء الأشخاص مهمة معقدة. ثمة سجل اجتماعي موحد في طور الإنشاء من أجل استهداف أمثل للأشخاص الفقراء، والمعوزين وفي وضعية هشاشة، أو ذوي الاحتياجات الخاصة. وحيث أن هذه الآلية لم تدخل طور الخدمة بعد، فقد تم رفع تحدي تحديد الأشخاص المستحقين لمساعدة اجتماعية استعجالية، وتصنيفهم وفق الآليات القائمة للحماية الاجتماعية، واتخاذ الاجراءات المناسبة لتأمين استمرارية الحياة الاجتماعية في حالة أزمة.

- **الدعم لمن؟**

رصدت الدولة مساعدة مالية لدعم مختلف فئات الأشخاص الذين تأثرت قدرتهم الشرائية وأوضاع معيشتهم بتدابير حالة الطوارئ الصحية. عهد بتدبير المساعدة الى الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، الذي استند على سجل الضمان الاجتماعي وقاعدة معطيات نظام المساعدة الطبية للأشخاص المعوزين (راميد). ظل السؤال مطروحا عن كيفية تحديد الأشخاص غير المدرجين لا في سجل الضمان الاجتماعي ولا في (راميد)؟ أية شروط ينبغي توفرها للاستفادة من الدعم وكيف يمكن التأكد من أحقيته فيها؟ كيف يمكن إيصال هذه المساعدة للمستفيدين؟

وإذا كانت البطالة في المغرب ظاهرة حضرية بامتياز على اعتبار أنها تمس أساسا الشباب حاملي الشواهد والنساء، فإن سوق الشغل يمتاز بهيمنة القطاع غير المهيكل الذي يهم غالبية النشيطين في المجال الخاص. إن نسبة مشاركة النساء ضعيفة، وبطالة الشباب في ارتفاع، إذ يمثل الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة، الذين لا يزاولون عملا ولا يتابعون تعليما أو تكوينا 9، 27 ٪ على الصعيد الوطني، أي شاب من كل ثلاثة (المندوبية السامية للتخطيط، 2015). ويتسم سوق الشغل أيضا بهشاشة الوظائف. وهذه الهشاشة تتجلى في الوضع داخل العمل: أزيد من نصف الوظائف المحدثة عبارة عن مناصب موسمية أو عارضة: حوالي 22 ٪ من النشيطين المغاربة عبارة عن مساعدات عائلية (في البيت) – خصوصا من النساء في العالم القروي- أو متعلمين غير مأجورين و4، 27 ٪ مستقلون. أخذا بعين الاعتبار هذا الجدول الاجتماعي لسوق الشغل، وضخامة إشكالية دعم الفقراء والأشخاص في وضعية هشاشة، ونظرا لتعددهم، تعقد عملية تحديد هؤلاء الأشخاص، تقرر تقسيمهم على ثلاث فئات: الناشطون الأجراء، العاطلون أو الناشطون المستقلون المدرجون من قبل الدولة في نظام (راميد) وعمال القطاع غير المهيكل غير المحصيين.

- **مساعدات لأجراء القطاع المهيكل**

صرفت لجنة اليقظة الاقتصادية التي تشرف على الصندوق تعويضا جزافيا شهريا صافيا بقيمة 2000 درهم (حوالي 190 أورو) للأجراء المنتمين الى مقاولات في وضعية صعبة، المنخرطين والمصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. رصدت هذه المساعدة والخدمات المتعلقة بالتأمين الإلزامي عن المرض والتعويضات العائلية لفائدة الأجراء والمستخدمين بعقد إدماج في حالة توقف مؤقت عن العمل.

عند نهاية أبريل، صرحت 216 ألف مقاولة بتوقف كامل أو جزئي لنشاطها، مما رفع عدد الأشخاص المعنيين بالمساعدة الى 800 ألف شخص.[7] هذه الفئة من المستفيدين تشتغل في القطاع المهيكل

7 https://www.chambredesrepresentants.ma/fr/actualites/seance-pleniere-hebdomadaire-desquestions-orales-lundi-27-avril-2020 8.

وتتمركز في المقاولات المهيكلة وذات الحجم الكبير. فالتشغيل غير المنتظم والموسمي لدى معظم المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا عرف تراجعا منذ الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية التي مست شريحة من المقاولات المغربية. فمن تعداد 5، 5 ملايين أجير، يقدر أن 3 ملايين غير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ولتفادي كل انحراف بهذه المساعدة أو استخدام غير قانوني لها، تم وضع آليات لتأطير هذا الإجراء: فالاستفادة من هذا التعويض رهنت بمساطر للتحقق من التوقف الكلي أو الجزئي للنشاط نتيجة الجائحة، بحيث تصرف المساعدات طبقا لقواعد دقيقة. وتم إقرار عمليات تدقيق للعمليات المنجزة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على يد المفتشية العامة للمالية مع تطبيق جزاءات على المخالفات.

- **مساعدات لحاملي الراميد**

يمكن للناشطين - الأجراء أو المقاولين الذاتيين- العاملين في القطاع غير المهيكل والحاملين لبطاقة الراميد للمساعدة الطبية[8] الاستفادة من مساعدة في حال فقدانهم لدخلهم نتيجة الحجر. ويقرن منح المساعدة بفقدان الدخل كما يشترط حيازة بطاقة مستفيد من نظام المساعدة، سارية المفعول حتى نهاية السنة الفارطة. وقد انطلقت عملية توزيع المساعدات بعد دفعة أولى من التسجيل وتدقيق الطلبات. وتم توصيل المساعدات باستخدام التقنيات الرقمية (التواصل مع المستفيد عبر رسالة على الشبكة، ويكون السحب لدى وكالة أداء أو شباك بنكي أوتوماتيكي).

تمت تعبئة تقنيات للاستهداف من أجل تحديد هوية الأشخاص المنتمين الى الشريحة المستحقة للمساعدة. غير أن هذه التقنيات يمكن أن تنطوي على أخطاء في عمليات إقصاء أو إدراج الأشخاص المرشحين للاستفادة في خضم بلورة استراتيجية الاستهداف أو حين تنفيذها. والحال أن قاعدة معطيات الراميد تعرف بعض النقائص، خصوصا من حيث الطابع المحدد الأجل لمعايير الاستحقاق.

- **شغيلة القطاع غير المهيكل**

في هذه الفئة، نجد العاملين في القطاع غير المهيكل الذين لا يستوفون شروط الاستحقاق في إطار (راميد)، والأجراء غير المصرح بهم العاملين في وحدات مهيكلة أو ذات وجود قانوني وجبائي، بل أيضا أسرا تعيش تحت خط الفقر النسبي، غير مسجلة في البرنامج (حوالي 50 ٪ عام 2015). يجد هذا الضعف في الانخراط في برنامج المساعدة تفسيرا في النقص على مستوى الإعلام، الإقصاء الذاتي وكذا فقدان الاهتمام بهذه الآلية كما يعكسه ضعف معدل تجديد البطاقات بعد انتهاء صلاحيتها. هذه الشريحة من السكان يصعب تحديدها، مادامت الدولة لا تتوفر على معطيات دقيقة.

بغرض الاستجابة سريعا لطلبات هذه الفئة من الأسر، لجأت الإدارة الى المنهج التصريحي، فتم إطلاق منصة خاصة بتصريحات الأسر التي تضررت من الأزمة، وغير المسجلة في نظام (راميد). تم وضع مسطرة التصريح في صيغة معلوماتية وبذل مجهود لتبسيطها وجعلها قابلة للولوج بالنسبة لساكنة غير متعلمة.

تم إقرار عناصر فرز لهذه الفئة من الناشطين. وضعت السلطات المحلية آلية لتدقيق التصريحات واستقصاء أهلية المصرحين للاستفادة من المساعدات. وتضمن مسلسل الاستهداف هوامش مرونة وآليات للاستئناف تمكن من التكيف مع الأوضاع الفردية. يتوصل أرباب الأسر من هذه الفئة نفس المبالغ التي يتسلمها المسجلون في (راميد). غير أن معظم المستهدفين غير منخرطين بنكيا مما يعقد مسطرة تسليم المساعدة. كما أن الأداء المتنقل ليس فاعلا بشكل كامل. وحتى اليوم، استفاد 3، 2 مليون أسرة من مساعدات مالية.

8. يتوجه نظام الراميد إلى جميع الأشخاص الذين لا يتوفرون على موارد كافية لتحمل المصاريف المرتبطة بالخدمات الطبية. وهو يستهدف الساكنة التي توجد تحت خط الهشاشة النقدية. ويبلغ عدد المستفيدين من النظام حاليا 4، 8 ملايين مستفيد.

- **تنظيم الحياة الاجتماعية**

إن استمرارية الخدمة العمومية لفائدة المرتفقين أساسية في فترات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. من خلال سلسلة من العمليات، سعت الدولة الى تأمين هذه الاستمرارية مع الحرص على صحة المستخدمين عبر تدابير للوقاية والحماية، وكذا عبر تفعيلها بشكل صحيح ودائم ومن خلال تنظيم للقرب مدعوم بالسلطات المحلية والجماعات الترابية: الحفاظ على استمرارية الأنشطة ذات الأهمية الحيوية من خلال الاعتماد على جميع الموارد من العاملين ومن المتطوعين، الحفاظ على أمن المنشآت الحساسة في سياق الجائحة، حفظ النظام العام واحترام القانون.. إلخ.

نسجل أيضا أن هذه الجائحة مكنت من استشراف مسالك جديدة لضمان استمرار العملية التعليمية، من خلال قنوات التعليم الإلكتروني ووسائل الاعلام. في هذا السياق، كان التعاون مع الفاعلين في قطاع الاتصالات لتعميم ولوج الدروس حاسما. كما حرصت الدولة على تتبع منتظم لوضعية تموين الأسواق ووفرة المنتجات الاساسية، والمواد الغذائية والصحية والطاقية. وسهرت على تتبع عمليات مراقبة الاسعار وجودة المنتجات الغذائية وتصدت لكل أنواع الغش والاحتكار. وأخيرا، وبتنسيق مع الفعاليات المهنية تعبأ أخصائيو الصحة النفسية من أطباء نفسانيين، وعلماء النفس السريري (الإكلنيكي) من أجل تأمين المصاحبة النفسية وتقديم المساعدة النفسية للمصابين بالكوفيد 19 ولعائلاتهم، وكذا للعاملين في الصفف الأمامية بقطاعية الصحة والامن، ثم لعامة الأشخاص الذي عانوا من تبعات العزل.

2. الصحة النفسية

- **الآثار النفسية للحجر**

ألقت التدابير المتخذة لمواجهة انتشار فيروس كورونا بالمواطنين في قلب نمط عيش غير معتاد، مطبوع بروتينيات متكررة ووضعيات حرمان من الممارسات المهنية والاجتماعية المألوفة. تتفاوت الآثار الجانبية للتباعد الاجتماعي من فئة إلى أخرى. ذلك أننا سجلنا لدى عدد من المواطنين تحت الحجر معاناة نفسية مقرونة بالخوف من فقدان العمل أو الدور المهني والاجتماعي، بينما ظهرت أعراض القلق الحاد المرتبط بالمرض لدى أولئك الذين واصلوا مزاولة أعمالهم.

هكذا وجد الأفراد أنفسهم في مواجهة تحديات يمليها عليهم إكراه التكيف والقطيعة مع السلوكيات السابقة. يفرض الوضع إذن على المرء إقامة توافقات مع أعضاء عالمه الصغير، ومع ذاته، والتحلي بواقعية إيجابية حتى يتأتى له الصمود (الجعيدي، 2020).

وحيث أن درجة التكيف تتفاوت من شخص لآخر، فإن تطوير خدمات الاستشارة النفسية والاجتماعية يبدو حاجة ماسة لمساعدة الساكنة على بلورة استراتيجيات جديدة لمواجهة إكراهات الحجر، وكذلك لتقديم مساعدة نفسية مهنية للفئات الأكثر هشاشة.

- **مهنيو الطب النفسي والأخصائيون النفسانيون يأخذون المبادرة**

على إثر السلسة الأولى من التدابير التي أطلقتها السلطات العمومية من أجل مواجهة وباء كوفيد 19، انبرى مهنيو الصحة النفسية وعلم النفس لوضع عدة منصات عن بعد قصد تقديم دعم نفسي وخدمات استشارة للمواطنين الذين يعانون من أعراض جسيمة من الإجهاد والتوتر ونوبات الهلع الناتجة عن الظروف الجديدة للعزل. على أن الأولوية منحت للعاملين في قطاع الصحة على الخطوط الأولى في مواجهة المصابين والمشتبه في إصابتهم بالفيروس وأفراد أسرهم تحت العزل الصحي. نذكر على سبيل المثال هذه المبادرات الرائدة:

- الوحدة الاستعجالية للصحة النفسية التي أطلقتها الجمعية المغربية للطب النفسي بتنسيق مع الهيئة الوطنية للأطباء.
- منصة الدعم النفسي الخاصة بكوفيد 19، التي أطلقتها كلية علوم التربية بجامعة محمد الخامس بالرباط
- المبادرة التضامنية التي أطلقتها الجمعية المغربية لأخصائيي علم النفس السريري، رابطة الأخصائيين النفسانيين بالدار البيضاء والجمعية المغربية للأخصائيين النفسانيين.

من جهة أخرى، وبغرض الاستجابة لحاجيات أكثر خصوصية وتقديم مساعدة نفسية للفئات الأكثر هشاشة، أطلقت بعض المؤسسات مجموعات دعم خاصة من قبيل:

- المنصة النفسية الإلكترونية- كوفيد 19، التي أطلقتها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من أجل تقديم المساعدة للنزلاء والموظفين.
- خلية التتبع النفسي الخاصة التي أحدثها مستشفى الرازي للأمراض النفسية، ويستهدف الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات حيثية أو ممن كانوا يعانون سابقا من اضطرابات نفسية أو عقلية.

والواقع أن المبادرات التطوعية لم تقتصر على هؤلاء. فأياما بعد إقرار الحجر الصحي، بادرت مجموعات أخرى بشكل متزامن إلى اقتراح دعم نفسي في جميع مناطق المملكة، في المراكز الجامعية وكذا بواسطة خدمات الدعم النفسي التي يقدمها مستشفى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في الدار البيضاء.

- **مبادرات المجتمع المدني**

فضلا عن هذه المبادرات المتخصصة، حشدت منظمات المجتمع المدني طاقاتها من أجل تقديم المساعدة للأشخاص المسنين، ومكافحة العنف المنزلي تجاه النساء والأطفال، ومواكبة الطلبة الذين واجهوا صعوبات في متابعة الدروس عن بعد، وتقديم حماية اجتماعية للفئات الهشة من الأشخاص ذوي المستوى الدراسي الابتدائي، الثانوي أو غيره.

هذه المجموعات المتطوعة عديدة ونجد بينها مبادرة (بسي. فون) التي باشرتها مجموعة من مهنيي علم النفس الاجتماعي، والمبادرة التي أطلقتها مؤسسة السلام للتنمية الاجتماعية.

وفي الوقت الذي نحتاج فيه الى جميع الهيئات القادرة على إسعاف الاقتصاد، علينا أن نتوقع ارتفاعا قويا في عوارض الاجهاد المهني. في الوقت الراهن، فيعد الدعم النفسي آلية بيداغوجية أساسية لضمان احترام تدابير الحجر الضرورية وحفظ النظام العام.

3. النظام العام في زمن فيروس كورونا

يتأثر النظام العام، كرديف للسلم والانسجام الاجتماعي، بالاضطرابات الناجمة، سواء عن فعل أفراد أو مجموعات أفراد يخرقون قواعد هذا النظام، أو عن وقوع كوارث طبيعية تنتج عنها، في صفوف الساكنة، ردود أفعال من قبيل الهلع الذي من شأنه الضغط على وسائل ومقدرات الدولة وبالتالي ضبطها للنظام العام.

على غرار مثيلاتها في العالم، نظمت الدولة صفوفها لمواجهة كوفيد 19، سواء عبر المبادرة الى إسعاف مواطنيها المصابين بالفيروس واتخاذ التدابير لحماية الآخرين منه، أو بتوفير المناخ السليم الضروري لإدارة العمليات الصحية. هذا الهدف الثاني يفرض حماية النظام العام من أي انتهاك. وقد استندت الاستراتيجية المغربية لحفظ النظام العام في ظرفية الأزمة الصحية هاته على ركنين: تثمين مواطن القوة الهيكلية بنيوية لسياستها في مجال النظام العام من جهة، وقدرتها التنظيمية من حيث تدبير الأزمة، من جهة أخرى.

- **مواطن القوة الهيكلية**

التنظيم الإداري

من حيث تنظيمها في شكل جهات، أقاليم وعمالات، دوائر وباشويات ثم مقاطعات وملحقات، تتسم الإدارة الترابية بتراتبية تسهل عملية تنزيل استراتيجيات الدولة ونشرها عبر التراب بشكل سريع وسلس، بقدر ما تتيح تصاعدا فعالا وسلسا للمعلومة نحو مركز القرار. هذا التنظيم يعتبر أحد العوامل الرئيسة على مستوى حفظ النظام العام. ففي إطار مواجهة فيروس كوفيد 19، تمتد مبادرات الدولة إلى مجموع التراب بشكل فوري، وتنبثق ردود أفعال المواطنين باتجاه الدولة بذات الشكل.

هكذا تجد الساكنة التي تتوصل بالمعلومة وتستفيد من التكفل من لدن إدارة القرب، نفسها بعيدة عن الشعور بكل هلع ناتج عن إحساس بالتهميش أو الإهمال. من جهتها، تتحرك الدولة، التي تصلها المعلومات حول ردود أفعال الساكنة، في الوقت المناسب لتفادي كل محاولة لخرق النظام العام.

تنسيق العمل العمومي: أعوان السلطة

إن أعوان السلطة، الولاة والعمال، مكلفون بنص القانون، بمهمة التنسيق بين مجموع الإدارات والتمثيليات الجهوية للوزارات[9]. وبهذه الصفة، فهم مؤهلون ومتمرسون على مهام التنسيق وتحقيق الانسجام على مستوى عمليات النظام العام، وهم مسؤولون عن ذلك بمقتضى القانون في مجالاتهم الترابية المحددة.

إضافة الى ذلك، يأخذ أعوان السلطة، الذين عهد إليهم المرسوم الخاص بحالة الطوارئ الصحية، تنفيذ سياسة الدولة تجاه كوفيد 19، بعين الاعتبار خصوصيات مجالاتهم الترابية وساكنتها في بلورة التدابير المتصلة بتفعيل توجهات الدولة. في هذا المنحى يمكن فهم كيف أن المرسوم المشار إليه لم يحدد لهم التدابير التي يتعين تنزيلها بشكل حصري. بالتالي، فإن سكان الجهات والأقاليم والدوائر والباشويات ليسوا خاضعين لقيود حالة الطوارئ الصحية إلا بقدر يناسب درجة الخطر الذي يهددهم. فتكييف التدابير مع المجالات الترابية يتيح تجنب التوترات غير المجدية التي قد تنجم عن تدابير غير متناسبة مع الوضع.

امتثال تاريخي للنظام العام لدى المغاربة

يترسخ في المغرب تاريخيا تقليد الامتثال القوي للنظام العام، الذي يناقض في الخطاب المتداول وضعية "السيبة". في الخطاب الديني، ينبثق النظام العام كنقيض للفتنة. كما أن الكثير من المأثورات الشعبية تفيد بتفضيل حكم جائر على وضعية فوضى، وتجسد بالتالي ميل المغربي الى تفضيل النظام والاستقرار على الفوضى والاضطراب "حكام جاير ولا قوم سايبة". هذه المزية التاريخية كان لها وقع كبير على حفظ النظام العام تجاه الجائحة الحالية.

- **القدرات التنظيمية**

تقنين تدخلات الدولة

لم يحجب الطابع الاستعجالي للتحرك من أجل مواجهة الوباء، هاجس الشرعية لدى الدولة. إن عمل السلطات في مجال النظام العام يقتضي أحيانا التصرف بصرامة سواء من خلال توقيع العقوبات أو باستخدام الإكراه والعنف المشروع ضد المخالفين. هذه العمليات لا يمكن أن تجري في غياب قوانين تؤطرها تحت طائلة إثارة ردود فعل مناهضة لدى المواطنين. فمن أجل التمكين لعملها في حفظ

9. ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.75.168 بتاريخ 25 صفر 1397. (15 يبراير 1977) يتعلق باختصاصات العامل.

النظام العام وحماية أعوانها المكلفين بالتنفيذ قانونيا، أصدرت الدولة مرسومين يتعلقان بحالة الطوارئ الصحية.[10]

توزيع المهام لا تجزئتها

يملي تنزيل استراتيجية الدولة توزيعا للمهام بين مختلف مصالح حفظ النظام العام، بمكوناته التي تشمل الصحة والطمأنينة والأمن. وتتمفصل هذه الدينامية على ثلاث عمليات.

بداية، أعطيت الأولوية للبعد الصحي. فالإدارة تشارك في عملية الرصد والعلاج ومكافحة انتشار الفيروس بغرض احتواء الآفة أو مصدر الخوف وإتاحة العودة للحياة العادية. ومن جهتها، تشارك القوات المسلحة الملكية أيضا، بتعليمات ملكية، في هذا المجهود.

وتروم العملية الثانية السهر على طمأنينة المواطنين من خلال ضبط تدخلات كل جهة لتفادي التجاوزات ومناخ الهلع الناجم عن قصور الانضباط والحس المدني. وتؤمن الإدارة، من خلال القوات المساعدة، احترام الحجر ومراقبة أسعار المواد الأساسية.

ويهم البعد الأخير لهذه المقاربة الأمن العمومي. فالأمن الوطني والدرك الملكي وإن اقتضت الحاجة، القوات المسلحة الملكية، يحرصون على ألا تنتهز ظواهر إجرامية أخرى هشاشة المواطنين تحت الحجر من أجل الاعتداء على الأشخاص الطبيعيين أو ممتلكاتهم (مكافحة الجريمة بكل أشكالها، وانتشار الأخبار الزائفة التي تخلق مناخا من انعدام الأمن). والحال أن توزيع المهام على هذا النحو لا يعني التجزئة في التدخل العمومي.

- **النظام العام يتطلب تمكنا عاليا من جانب الأعوان المكلفين**

أبان تنفيذ توجيهات الدولة من خلال بعض السلوكيات المعزولة أن ثمة حاجة إلى مجهود أكبر على مستوى التكوين يستهدف الأعوان المكلفين بحفظ النظام العام في زمن الكوارث الطبيعية بصفة عامة ووقت الجائحة بشكل خاص. إن الصرامة في تطبيق القانون لا تعني إطلاقا الاستخدام غير الضروري للقوة والعنف. بعض المكلفين بحفظ النظام العام يفهمون أحيانا أن الطوارئ تعني القفز على المساطر التي تؤطر عمل عون السلطة أو قوات حفظ النظام.

4. مساهمة القوات المسلحة الملكية

قامت القوات المسلحة الملكية بوضع مخطط عمل استباقي وتدرجي منذ بداية انتشار الجائحة على الصعيد العالمي. ويأخذ تفعيل المخطط بعين الاعتبار الوضع على المستوى الوطني، واحتياجات مختلف الهيئات (الصحة، الأمن الداخلي) وكذا تكامله مع الترسانة المدنية لتدبير الأزمة الصحية.

لقد انطلقت مساهمة القوات المسلحة الملكية فور الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية، يوم 19 مارس 2020، دعما للمجهود الوطني.

وبتعليمات ملكية، سخرت القوات المسلحة الملكية إمكانياتها في خدمة نظام الصحة المدني وحفظ النظام العام. وتم إلحاق فرق طبية متعددة الاختصاصات بالبنيات والهيئات الصحية المدنية.

---

10. يتعلق الأمر ب:
المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن احكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.
المرسوم رقم 2.20.293 صادر في 29 من رجب 24(1441 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني).

وضعت البنيات الأساسية والتجهيزات الطبية العسكرية، وبخاصة منها ثلاث مستشفيات ميدانية، طاقة كل منها 200 سرير تشمل على الأقل 20 سرير إنعاش، ومعها خمسة مواقع للعزل بطاقة تناهز 2000 سرير، رهن إشارة الصحة المدنية. أقيمت مراكز استقبال وإيواء وأخرى لليقظة والتنسيق بغرض تأمين عملية تتبع عمليات القوات المسلحة الملكية. وعلى جانب آخر، تم نشر وحدات لدعم قوات الأمن في مهمة حفظ النظام.

هذه المبادرات تروم تحقيق خمسة أهداف تتسق مع مهام وتجربة القوات المسلحة الملكية:

- الرفع من القدرة الاستشفائية الوطنية لمواجهة خطر بلوغ خدمات التكفل بالمرضى طاقتها القصوى.
- المساهمة في تقديم خدمات الانصات، الاستشارة وتوجيه المواطنين الذين يستخدمون منصة (ألو يقظة)، التي أطلقتها وزارة الصحة لتقديم المعلومات التي يطلبها المغاربة حول كوفيد 19.
- تحسيس وتأطير عناصر القوات المسلحة الملكية بأخطار الفيروس والتدابير الواجب اتخاذها.
- المساهمة في الصندوق الخاص لتدبير الجائحة.

وفضلا عن الرهانات الصحية للمهمة، فإن مساهمة القوات المسلحة الملكية تعكس التوجهات القوية المتصلة بتحديث سياسة الدفاع. أولا، الحاجة الى تجديد الرابطة بين الجيش والأمة في سياق وطني ودولي زاخم بالقلق. ويفهم التداخل بين الدفاع والأمة بالمعنى الذي يفيد أن العمل العسكري لا يندرج حصرا في منظور الحرب بل أيضا في منظور حفظ قيم الأمة وحمايتها (الحضيكي 2019، الداودي 2020). ثانيا، توسيع حقل الدفاع ليشمل التحديات الأمنية، بالنظر الى المخاطر التي تمثلها التهديدات غير العسكرية بالنسبة للأمن القومي.

هذا التوجه حاضر في التصور الجديد والممارسة الدفاعية المغربية، بذات أهمية الشق العسكري للدفاع، وهو يعبر عن وعي حقيقي بالتهديدات التي تجسدها المخاطر الأمنية واللاتماثلية، بالنسبة لأمن البلاد.

أخيرا، يكمن التوجه القوي الآخر في توطيد موقع المهام غير العسكرية في التوجهات العملياتية الكبرى للقوات المسلحة الملكية. فهذه الأخيرة اكتسبت منذ عشرين سنة تجربة متينة في المجال اللوجستيكي، ومساعدة السكان وتدبير الآفات والكوارث الطبيعية، فضلا عن الإغاثة والدعم الطبي والجراحي. وتنهل هذه التجربة من سنوات عديدة من عمليات نشر مستشفيات ميدانية متعددة الاختصاصات في المغرب والخارج، وخصوصا في إفريقيا والشرق الأوسط. أما الهدف فظل واحدا: حماية حياة وكرامة الأفراد ومدهم بالمساعدة.

5. الدبلوماسية في خدمة صحة المغاربة

جعل الطابع غير المتوقع، العنيف وغير المسبوق لفيروس كوفيد 19 المجموعة الدولية عاجزة ومترددة بخصوص المقاربة التي يتعين اعتمادها من أجل مواجهة الوباء. أمام انتشار الفيروس وعلى ضوء التقويمات التي قامت بها الحكومات التي تضررت بلدانها بشدة، اعتمد المغرب منذ بداية الجائحة مقاربة وقائية للحد ما أمكن من عدد الضحايا. وهكذا اتخذ المغرب، يومين بعد تسجيل الحالة الأولى للإصابة، القرار بإغلاق الحدود. وفي أعقاب ذلك، دعا المغرب بعقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية منظمة الصحة العالمية حول "الدبلوماسية، الأمن الصحي والاستعداد للأوضاع الطارئة". وقد تبنت هذه المبادرة كل من رواندا والبنك الدولي.

من جهة أخرى، وفي إطار تعاونه مع البنك العالمي، حرص المغرب منذ 2014 على تضمين استراتيجية تعاونه مع منظمة الصحة العالمية، شقا خاصا بتأهيل قدراته في مجال المراقبة الوبائية، والاستعداد

للتصدي لطوارئ الصحة العامة. وقد مكن هذا التحديث المغرب من استعداد أفضل لمواجهة صدمة كوفيد 19.

ولمواجهة كل الاحتمالات، قام المغرب باتصالات منذ شهر فبراير للاستفادة من تجارب البلدان التي عرفت كيف تدبر بنجاح المعركة مع الفيروس وتحديد مموني المحتملين بالمعدات والأدوية. فبعد تأمين مخزون كاف من الكلوروكين، قام المغرب بمساع لدى الصين، كوريا الجنوبية وتركيا من أجل تأمين إمداد المملكة بالمعدات الضرورية لمواجهة المرحلة الأولى من انتشار الجائحة، في انتظار إرساء البنيات الأساسية لتصنيعها محليا.

وقد كانت مبادرات التعاون هاته، سواء منها الثنائية أو المتعددة الأطراف، منسجمة مع الانتظارات الدولية وخصوصا منها انتظارات منظمة الصحة العالمية، من أجل التحفيز على رد جماعي وتضامني للمجموعة الدولية على هذه الآفة (البلغيثي العلوي، 2020).

على الصعيد الانساني، حرص المغرب على تسهيل عودة الأجانب المقيمين على أرضه في سياق قرار إغلاق الحدود المغربية وعلى مساعدة وإغاثة رعاياه الذين تعذر عليهم العودة الى بلادهم في الوقت المناسب. بخصوص الفئة الأولى، استطاع 80 ألف شخص مغادرة المغرب على متن 500 رحلة مبرمجة بتنسيق مع الدول المعنية. ومن جهة أخرى، استفاد جميع الأشخاص الأجانب الذين انتهت صلاحية بطاقة إقامتهم أو تأشيرتهم من تمديد تلقائي، في انتظار رفع حالة الطوارئ.

من جانبها، تعززت السفارات والقنصليات المغربية بخلايا أزمة لتتبع وضعية المغاربة في الخارج وحثهم على الامتثال للتدابير المتخذة من قبل السلطات المحلية.

وعلى الصعيد العملياتي، تجسدت هذه المواكبة ابتداء من 27 يناير 2020، في إعادة 167 مغربيا كانوا متواجدين بمدينة ووهان الصينية، وفي تغطية التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية لحاجيات الإيواء والتغذية والأدوية والاستشفاء لفائدة 18 ألف و500 مغربي من عابرين وطلبة استفادوا من برامج التبادل بين الجامعات، وفي التكفل بتشييع جثامين ضحايا الفيروس ووضع ارقام خضراء للإنصات والتوجيه رهن إشارة الجالية المغربية وتقديم المساعدة عند الحاجة والتنسيق مع الجمعيات المغربية الناشطة في بلدان الإقامة لتحديد حاجيات المغاربة العالقين في الخارج.

هذه التدابير الانتقالية غير كافية لتبديد قلق ذوي هؤلاء المغاربة نفاذ صبر الرأي العام، الذي وإن أبدى تفهمه للإكراهات المرتبطة بالعملية، فإنه يتمنى ترحيلا سريعا وكاملا لهؤلاء المغاربة إلى وطنهم.

خاتمة

لئن كان من السابق لأوانه جرد الحصيلة واستخلاص الدروس، فإن تدبير المغرب لأزمة كوفيد 19 أبان عن إيجابيات أكيدة في حساب الدولة والمجتمع من حيث قدرتهما على رفع تحديات من هذا القبيل. لقد مكن أيضا من تشخيص الثغرات التي ينبغي سدها. ولعل الدولة أدركت أهمية تسريع إحداث السجل الاجتماعي الموحد من أجل ربح رهان المساعدات الموجهة الى الشرائح المستهدفة.

على الصعيد الاقتصادي، سيوفر اللجوء الى الحلول الرقمية لتسهيل توزيع المساعدات، بلا شك، قاعدة لرقمنة بعض الخدمات، في إطار إصلاح الإدارة. كما تجلت ضرورة حملات التحسيس والتواصل الواسع النطاق حول مخطط عمل في حالة وقوع كوارث طبيعية، من أجل فهم اجتماعي أفضل للآفات والمخططات المعتمدة للحماية منها.

على الصعيد الفردي، واستثمارا لدروس الأزمة الراهنة، من الضروري توجيه البحث في علم النفس نحو الظواهر التي تنبثق في أوقات الأزمة من أجل تطوير خبرة وطنية قوية في مجال تدبير الأزمة وتدبير الكوارث.

يتعين أيضا تسجيل أن هذه الأزمة مكنت من إرساء حلول مبتكرة ظلت محدودة الاستخدام في المغرب من أجل الاستجابة لحاجيات الفئات الهشة. من الممكن تثمين هذا النهج كمقدمات لتحول هيكلي للاقتصاد المغربي. إن لجوء السلطات الى وسائل التكنلوجيا الحديثة للإعلام والاتصال سواء في تأمين تدفق المعلومات أو تنزيل بعض التدابير المتخذة من طرف لجنة اليقظة الاقتصادية، أو من أجل ضمان استمرارية المرافق العمومية والتربية الوطنية، يعكس تملكا متناميا لهذه الأدوات وتعميم الثقافة الرقمية عبر مختلف شرائح المجتمع.

سيواصل مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد مواكبته لهذه الأزمة ويتقاسم تحليلاته حول تطورها وآفاقها المستقبلية في بعديها الوطني والدولي، رغبة في إضاءة اختيارات أصحاب القرار العمومي فيما يتصل بالتدابير الواجب اتخاذها ووسائل العمل التي يتعين تعبئتها.

المراجع:

- Belghiti Alaoui, Abdelali, (2020), « Investir dans la sécurité sanitaire, maintenant plus que jamais », Policy Brief N°2027-, Policy Center for the New South
- CEPR-VoxEU, (2020), « Mitigating the COVID Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever It Takes ».
- Daoudi, Salma, (2020), « The war on COVID-19: The 911/ of Health Security », Policy Paper N°2006-, Policy Center for the New South.
- El Houdaigui, Rachid « Moroccan Armed Forces in the Face of Geopolitical Mutations ». Revista de Estudos E Pesquisas Avançadas Do Terceiro Setor (REPATS), Brasília/Brazil, n^{0} 02, p. 3649-
- El Jai, Youssef, (2020), « Comprendre le choc COVID-19 : perspectives et réflexions », Opinion, April 1st, 2020, Policy Center for the New South.
- Guerrieri, V, G Lorenzoni, L Straub, I Werning (2020), "Macroeconomic Implications of COVID-19: Can Negative Supply Shocks Cause Demand Shortages?", NBER Working Paper No. 26918.
- Haut-Commissariat au Plan, « Activité, emploi et chômage, premiers résultats (annuel), 2015» https://www.hcp.ma/file/199277/
- International Monetary Fund, « World Economic Outlook, Chapter 1 », April 2020.
- Jaidi, Larabi, « Le confinement: Ni Huis clos, ni Vita è bella : un réalisme positif », Opinion, April 14th, 2020, Policy Center for the New South.
- Vieria Flores, Joana, (2020) « Outbreaks of misinformation: science communication in a pandemic », Opinion, April 10th, 2020, Policy Center for the New South.
- World Bank & United Nations, « Social and Economic Impact of the COVID 19 Crisis on Morocco: temporary analysis to assess the potential for International organizations to support national response », Drafted on March 2020.

حول المساهمين

عبد الحق باسو

باحث بمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد. والي سابق للأمن، تولى عدة مسؤوليات داخل الإدارة العامة للأمن الوطني بالمغرب، منها منصب مدير المعهد الملكي للشرطة عام 1998 والمدير المركزي للاستعلامات العامة من 2006 الى 2009. شارك في أشغال عدة هيئات دولية، من قبيل مجلس وزراء الداخلية العرب من 1986 الى 1992.

حاصل على ماستر في الدراسات السياسية والدولية من كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية لأكدال-الرباط.

امحمد ضريف

باحث بمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد. شغل عدة مهام رسمية: مدير ديوان في وزارة الداخلية، عامل مدير الوكالة الحضرية للدار البيضاء، مدير عام للأمن الوطني، والي لفاس والدار البيضاء والعيون. أصدر كتابا حول التعمير في المغرب وعدة دراسات حول اللامركزية والجهوية وتقويم السياسات العمومية.

حاصل على دكتوراه في القانون العام من جامعة غرونوبل، ودبلوم المدرسة الوطنية للإدارة العمومية.

كريم العيناوي

رئيس مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، عميد كلية الحكامة والعلوم الاقتصادية والاجتماعية، نائب الرئيس التنفيذي لجامعة محمد السادس بوليتيكنيك. شغل من 2005 الى 2012 مهمة مدير الدراسات الاقتصادية والاحصائيات والعلاقات الدولية ببنك المغرب. يتولى مهام علمية واستشارية لدى عدة مؤسسات مثل الهيئة المغربية لسوق الرساميل والمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية. هو أيضا مستشار الرئيس المدير العام لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط وعضو مجلس ادارة مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط.

حاصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة بوردو.

العربي الجعيدي

باحث بمركز السياسات للجنوب الجديد. عمل أستاذا بجامعة محمد الخامس أكدال- الرباط. يهتم بالسياسات الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية واقتصاد الجهات. عضو مؤسس للمركز المغربي للظرفية ومجموعة الدراسات والأبحاث حول المتوسط. كان أيضا مستشارا للوزير الأول ولوزير الاقتصاد والمالية. أصدر عدة كتب حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الاقتصادية الدولية.

رشيد الحضيكي

باحث بمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد. يعمل أستاذا للعلاقات الدولية بجامعة عبد المالك السعدي (كلية الحقوق بطنجة). هو أيضا أستاذ بالمدرسة الملكية للتعليم العسكري العالي (القنيطرة) وأستاذ زائر بجامعة سيرجي بونتواز (باريس) وجامعة قاديس (اسبانيا) وجامعة الحكمة ببيروت.

أصدر العديد من الكتب والمقالات التي تتناول العلاقات الدولية والشؤون الجيوسياسية: المتوسط، شمال إفريقيا والعالم العربي. مسؤول مرصد الدراسات المتوسطية بجامعة عبد المالك السعدي.

محمد لوليشكي

باحث بمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد. يتوفر على تجربة من أربعين سنة في الدبلوماسية والشؤون القانونية. شغل منصب مدير الشؤون القانونية والمعاهدات بوزارة الشؤون الخارجية بالمغرب. عمل سفيرا للمغرب في هنغاريا، البوسنة والهرسك وكرواتيا (1995-1999)، وسفيرا مكلفا بالتنسيق مع المينورسو (1999-2008) ثم بنيويورك (2001-2003 و 2008-2014).

ترأس أيضا مجلس الأمن (دجنبر 2012) وتولى رئاسة مجموعة العمل لعمليات حفظ السلام لمجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب بنفس المجلس. ترأس اللجنة الوطنية لتتبع القضايا النووية (2003-2006).

المصطفى رزرازي

باحث بركز السياسات من أجل الجنوب الجديد. أستاذ تدبير الأزمات، حاليا، أستاذ بمدرسة القانون بجامعة سابورو غاكوين وأستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط. حصل على دكتوراه في الشؤون الدولية من جامعة طوكيو سنة 1998، ثم دكتوراه من جامعة محمد الخامس بالرباط.

درس بعدة جامعات ومراكز بحثية باليابان والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة والمغرب. عمل محللا سياسيا بمركز الإمارات للبحث والدراسات الاستراتيجية بأبو ظبي.

هو رئيس الجمعية المغربية للدراسات الآسيوية.

عبد الله ساعف

باحث بمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد وأستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس بالرباط. هو مدير مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية ورئيس مؤسس للجمعية المغربية للعلوم السياسية. يدير مجلة "أبحاث". تولى منصب وزير التربية الوطنية في حكومة التناوب (1998-2004).

فيصل الحسيني

يعمل حاليا أستاذا مساعدا للاقتصاد بكلية الحكامة والعلوم الاقتصادية والاجتماعية لجامعة محمد السادس بوليتكنيك ببن جرير.

عمل اقتصاديا بمديرية الدراسات الاقتصادية ببنك المغرب حيث راكم خبرة في المجالات المرتبطة بالسياسة النقدية. درس الاقتصاد بعدة جامعات في المغرب والخارج.

حاصل على دكتوراه في علوم التدبير مع تخصص في الاقتصاد الكلي من جامعة محمد الخامس بالرباط، وماستر في العلوم الاقتصادية من جامعة كيبيك بمونتريال.

عبد العزيز آيت علي

عبد العزيز آيت علي خبير اقتصادي التحق بمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد بعد تجربة احترافية بالبنك المركزي، دامت خمس سنوات. شغل منصب باحث اقتصادي في قسم الدراسات والعلاقات الدولية، حيث كان مسؤولا عن مراقبة وتحليل مؤشر أسعار الأصول العقارية وأسواق الأسهم، من أجل صيانة السياسة النقدية والحفاظ على الاستقرار المالي. تدخل القضايا الماكرو اقتصادية ضمن مجالات اهتمامه. اشتغل على مواضيع التحول الهيكلي ودور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية بالمغرب والقارة الافريقية. عبد العزيز حاصل على درجة ماستر في الاقتصاد القياسي من جامعة الحسن الثاني بالدارالبيضاء.

يوسف الجاي

يوسف الجاي مساعد باحث بمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد. انضم في شتنبر 2019 بعد حصوله على درجة ماستر في التحليل والسياسات الاقتصادية من مدرسة باريس للاقتصاد ومدرسة الاقتصاد بجامعة السوربون. اشتغل كأستاذ ماكرو اقتصاد بجامعة باريس دوفين ومساعد أستاذ بجامعة باريس ديكارت. يختص يوسف في مواضيع الاقتصاد الدولي، تحليل دورة الاعمال وأسئلة تتعلق بالنمو على المدى البعيد.

مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

يعتبر " مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد" مركزا مغربيا للدراسات، مهمته الإسهام في تطوير السياسات العمومية الاقتصادية منها والاجتماعية والدولية التي تواجه المغرب وباقي الدول الإفريقية بصفتها جزأ لا يتجزأ من الجنوب الشامل. وعلى هذا الأساس يعمل المركز على تطوير مفهوم "جنوب جديد" منفتح ومسؤول ومبادر؛ جنوب يصوغ سرديته الخاصة، ويبلور تصوراته ومنظوره لحوض المتوسط والجنوب الأطلسي، في إطار خال من أي مركب تجاه باقي العالم. كما يهدف المركز، من خلال أعماله، إلى مواكبة السياسات العمومية في إفريقيا، معتمدا في ذلك على خبراء دول الجنوب وتصوراتهم للتطورات الجيوسياسية التي تهم منطقتهم. ويتمثل هذا التموقع، القائم على تطوير الحوار والشراكات المختلفة، في تثمين الخبرة الإفريقية الكافلة بالإسهام في تشخيص للتحديات المطروحة وإيجاد السبل الناجعة لمعالجتها. إقرأ المزيد

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء الكُتّاب.

POLICY CENTER FOR THE NEW SOUTH
THINK • STIMULATE • BRIDGE

مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد

العنوان : مجمع سان سيتي ، المبنى C
شارع البرتقال، حي الرياض، الرباط، المغرب.

الهاتف : 04 04 54 37 5 212+
الفاكس : 54 13 71 37 5 212+
البريد الإلكتروني : contact@policycenter.ma